بحث رقم (٣)

التعريف بوثائق الجنيزة

د/ أحمد عبد اللطيف حنفي محمد

أستاذ مشارك التاريخ الإسلامي

كلية الآداب للبنات جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل وكلية الآداب جامعة حلوان

التعريف بوثائق الجنيزة

د/ أحمد عبد اللطيف حنفي محمد
أستاذ مشارك التاريخ الإسلامي
كلية الآداب للبنات جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصلوكلية الآداب جامعة حلوان

الملخص: تعد الوثائق بصفة عامة من الوسائل ذات الأهمية القصوى لاستقاء المادة العلمية؛ إذ إنها مصادر تاريخية من الدرجة الأولى من حيث عدم تطرق الشك إلى محتوياتها، لأن كاتبها الذي عاش في القرون السابقة لم يكن في ذهنه وقتذاك أنها سوف تكون وثيقة تاريخية. ويُعاني المشتغلون في التاريخ الإسلامي من نقص كامل في الوثائق، ولم يصلنا **من القرون الإسلامية الأولى حتى القرن الخامس الهجري (٧-١١م)** إلا وثائق البردي من مصر وبعد ذلك وثائق على الورق أو الرَق أو الشُقافات وغير ذلك.أما بعد القرن الخامس الهجري فتكثر مجموعات الوثائق مثل وثائق الأوقاف والمحاكم الشرعية، وما حدث من تقدم ونشر هذه الوثائق واستخدامها في كتابة التاريخ، يبشر بالخير. ومن حسن الحظ أن الأضواء بدأت تُسلط على كم هائل من نوع مهم من الوثائق يعرف **بوثائق الجنيزة**. وهي مجموعة من الوثائق الهامة لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمنطقة الشرق الأدنى في العصور الوسطى.

والجنيزة (Geniza) (גניזה) (وتلفظ بالجيم المصرية) كلمة عبرية مشتقة من الكلمة الفارسية **(گنك)** بمعنى خزانة(١).

وهي مصطلح حديث أُطلق على الوثائق والمخطوطات التي كنزها اليهود في العصور الوسطى، في السيناجوج أو معبد "**ابن عزرا**" بالفسطاط الخاص بطائفة اليهود الربانيين،وفي مقابر اليهود في حي البساتين وهي التي منحها لهم أحمد بن طولون مؤسس الدولة الطولونية (في منتصف القرن٣ه/٩م).ومنذ ذلك العصر وهي تستخدم لدفن وثائق الجنيزة في أحواشها. ولهذا أطلق على هذه المجموعة اسم "**جنيزة القاهرة**". وتعني الجنيزة لغوياً: "**المخبأ**" أو مكان الدفن فهي قريبة من الكلمة العربية(جنازة) التي تعني الموكب المشيع للميت.أما في التقاليد اليهودية فيطلق اسم الجنيزة على مستودع الأوراق البالية من الكتابات اليهودية المقدسة التي لا يجوز إبادتها،حتى وإن لم تعد تستعمل،وذلك لما يفترض من ورود اسم الله في ثناياها.

وعليه، فقد جرت العادة على خزن هذه الكتب البالية وقصاصات الورق مؤقتاً في مكان محدد في المعبد، ثم يتم من حين إلى آخر تفريغ هذا المكان من محتوياته، لتنقل عادة إلى المقبرة

حيث تدفن نهائياً. ويطلق اسم "**غرفة الجنيزة**" على المستودع المؤقت في المعبد وكذلك على المدفن الدائم في المقبرة .

ونظراً لأهمية الدراسات التي قام بها العالم اليهودي الأمريكي **شلومو دوف جويتين** على تلك الوثائق، فقد ارتأينا معالجة إحداها وهي المعنونة بـــ:-"**من البحر المتوسط إلى الهند. دراسة وثائقية على التجارة إلى الهند،وجنوب شبه الجزيرة العربية، وشرق إفريقية. من القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين**". **مقال بمجلة الدراسات الوسيطة،عدد أبريل١٩٥٤،الجزء٢٩،رقم٢،جـــ١....**

Definition of Geniza Documents

Abstract : The documents are generally considered one of the most important means of obtaining scientific material,as they are historical sources of the first degree in terms of not questioning their contents, because the writer who lived in previous centuries was not in his mind at the time that it would be a historical document.

Those working in Islamic history suffer from a complete lack of documents,and we did not arrive from the first Islamic centuries until the fifth century AH (7-11 AD)except papyrus documents from Egypt and then documents on paper,parchment,and other forms of it.But after the fifth century AH,there are many groups of documents, such as Awqaf and Sharia Courts documents,and the progress and publication of these documents and their use in writing history,preaching good news.

Fortunately,the lights are coming to light on an enormous amount of important type of document known as the funeral documents.It is a collection of important documents for studying the economic, social and cultural history of the Near East region in the Middle Ages.

Geniza (גניזה) (pronounced in the Egyptian gym)is a Hebrew word that is derived from the Persian word (گنك) meaning Khazina. It is a modern term given to documents and manuscripts that were treasured by the Jews in the Middle Ages, in the Synagog or the Temple of

"Ibn Ezra" in the Fustat of the sect of the Rabbinic Jews, and in the cemeteries of the Jews in the Al-Basatinneighbor --hood, which were given to them by Ahmed Ibn Tulun, founder of the Tulunid State (in the middle of the 3rd century AH/9AD). Since that era it has been used to bury funeral documents in its yards. That is why this group was called "Cairo's funeral". The funeral means linguistically: the" hideout" or place of burial, it is close to the Arabic word (funeral) which means the funeral procession of the dead. As for the Jewish tradition, the name of the funeral is called the repository of worn papers from the sacred Jewish writings that cannot be destroyed,even if they are no longer used, and this is due to the supposition of the name of God in its folds.

Accordingly, it has been the practice to store these obsolete books and scraps of paper temporarily in a specific place in the temple,then this place is then emptied of its contents,usually to be transferred to the cemetery where it is finally buried. The "Genizaroom" is called the temporary warehouse in the temple,as well as the permanent burial in the cemetery.

Given the importance of the studies conducted by American Jewish scholar Shlomo Dove Goetin on these documents,we decided to address one of them,which is entitled:

FROM THE MEDITERRANEAN TO INDIA

Documents on the Trade to India, South Arabia, and East Africa from the Eleventh and Twelfth Centuries(By S.D. GOITEIN).

In, SPECULUM (A Journal of Mediaeval Studies), vol.xxix, April, 1954, No.2, Part 1.

تعد الوثائق بصفة عامة من الوسائل ذات الأهمية القصوى لاستقاء المادة العلمية؛ إذ إنها مصادر تاريخية من الدرجة الأولى من حيث عدم تطرق الشك إلى محتوياتها، لأن كاتبها الذي عاش في القرون السابقة لم يكن في ذهنه وقتذاك أنها سوف تكون وثيقة تاريخية.

ولا يشترط في الوثيقة من الناحية العلمية أن تكون وثيقة رسمية مثل نص معاهدة من المعاهدات أو أمر من الأوامر السلطانية أو الديوانية ، وإنما قد تكون الوثيقة خطاباً من ابن إلى أبيه أو من صديق إلى صديقه أو بيان حساب لأحد التجار، أو وصفة طبية علاجية، أو حجاب من الأحجبة، أو تعويذة من التعاويذ، أو إيصال دين، أو قائمة بأسعار بعض السلع والمتاجر وما إلى ذلك. وهذه الوثائق كلها ذات أهمية كبيرة في دراسة حركة البشرية عبر تاريخها الطويل وفي شتى مناحيها من اقتصاد وسياسة وثقافة واجتماع.

وتتوزع الوثائق العربية ما بين القلعة ودير سانت كاترين ووزارة الأوقاف والمحكمة الشرعية ودار الكتب المصرية ومتحف الفن الإسلامي والمتحف القبطي والبطريركية.

ولقد وردت الوثائق النبوية ووثائق الخلافة الراشدة في بطون المصادر الأدبية، أما وثائق الولاة المسلمين على مصر وحكام الدولة الطولونية والإخشيدية فهي وثائق بردية قام على نشرها المستشرق النمسوي أُدولف جروهمان **Adolf Grohmann** تحت عنوان "**وثائق البردي العربية**". وتعتبر الوثائق الفاطمية والأيوبية همزة الوصل بين البرديات التي وصلتنا في القرون الأربعة الأولى في مصر وبين الوثائق الأصلية القيمة التي ترجع إلى العصر المملوكي. **وأقدم الوثائق الموجودة هي:**

– وثيقة فاطمية (بتاريخ ٤١٥هـ /١٠٢٤م) نشرها جروهمان **Grohmann** في مجلة إيطالية سنة١٩٥٧م وموجودة في المتحف القبطي بالقاهرة.

– وثيقة فاطمية من عهد الخليفة الفائز الفاطمي(بتاريخ٥٥١هـ/١١٥٦م) وموجودة بدير سانت كاترين بسيناء.

– وثيقة فاطمية للوزير الصالح طلائع بن رزيك (بتاريخ٢٠ربيع الآخر٥٥٤هـ/١١٥٩م) وهى صورة لوثيقة بيع ووقف، فُقد جزء كبير من أولها وانمحى لون الحبر عن بعض أجزائها. وموجودة بمحكمة الأحوال الشخصية بالقاهرة.

– وثيقة أيوبية خاصة بفخر الدين يعقوب بن أيوب (بتاريخ١٣شوال سنة٦٥١هـ/ديسمبر١٢٥٣م) وهى صورة من الوثيقة الأصلية وموجودة بمحكمة الأحوال الشخصية بالقاهرة.

– وثيقة أيوبية خاصة ببدر الدين بن رزيك (بتاريخ١٧محرم٦٦٥هـ/١٩أكتوبر١٢٦٦م) خاصة بتصادق على استحقاق في وقف، وهى صورة فُقد كثير من هوامشها وضاعت بعض أجزائها وموجودة بمحكمة الأحوال الشخصية.

هذا وكان معبد**"ابن عزرا"**أو سيناجوج الفسطاط الذي اكتشفت فيه مخطوطات الجنيزة يعرف باسم معبد إلياهو ويعرف أيضاً بقصر الشمع.وتزعم بعض الروايات اليهودية أن النبي إلياهو(أو إيليا) قد تجلى ذات مرة للمتعبدين هناك. ويعتبر اليهود المصريون موقع ذلك المعبد مكاناً مقدساً حيث يزعمون أن النبي موسىﷺصلى إلى الله في هذا المكان ودعاه أن يرفع عن المصريين الطاعون الذي ابتلاهم به.

وتعتبر محتويات غرفة الجنيزة في معبد ابن عزرا أخطر وأهم مخطوطات الجنيزة على الإطلاق،وهي ملحقة بأعلى المعبد(في نهاية بهو النساء).وتبلغ قياساتها**(٥×٢×٥×٥:٢م)**،وليس لها مدخل سوى نافذة عالية يمكن الوصول إليها من على السلم فقط ، حيث كان على يهود ذلك العصر الصعود لإلقاء أوراقهم من تلك النافذة إلى داخل الغرفة.

وأول من علم بوجود الجنيزة في الفسطاط كان الرحالة اليهودي **سيمون فون جلورن Simon Von Glorn** الذي زار المعبد(وكان ما زال يدعى كنيس أو معبد إلياهو)في سنة ١٧٥٢م وألقى نظرة على الجنيزة، كما ذكر في يومياته.ثم تمكن اليهودي الروسي **إبراهام فيركوفتش Firkivich**(١٧٨٦-١٨٧٤م)من الحصول على بضعة آلاف من تلك المخطوطات،التي استقرت في المكتبة العامة في سانت بطرسبرج(لينجراد الحالية).وفى عام ١٨٨٨م قام اليهودي البريطاني **ألكان ناثان إدلر Elkan N. Adler** بزيارة المعبد ولم يتمكن من اكتشاف حجرة الجنيزة، غير أنه عاد مرة أخرى(سنة١٨٩٦م) حيث قاده الحاخام الأكبر بالقاهرة إلى حجرة الجنيزة ذاتها فكان أول أوروبي يُمنح هذا الامتياز، وسُمح له بالدخول عبر النافذة ليقضى نحو أربع ساعات داخل الحجرة ثم يخرج ببضعة آلاف أخرى من وثائق الجنيزة، لتُكوّن مجموعات تحمل اسمه في مكتبة السمنار الثيولوجي اليهودي في نيويورك.

وبعد شهور قليلة من زيارة إدلر الثانية والناجحة،عُرضت على أستاذ العلوم اليهودية في جامعة كمبريدج **سولومون س. شختر Solomon S. Schechter** بعض المخطوطات العبرية التي حصلت عليها شقيقتان مسيحيتان من اسكتلندا **"أجنيسي لويس ومارجريت جلسون Mrs Lewis; Mrs Gilson"** ابتاعتاها من تاجر عاديات بالقاهرة.وسرعان ما اكتشف **شختر** أن تلك المخطوطات تحتوي على جزء من النسخة الأصلية لكتاب**"حكمة ابن سيرا"**الذي يضم شروحاً للتوراة،(وكان معروفاً من خلال ترجمته اليونانية فقط)، فقرر الرحيل إلى القاهرة في ديسمبر١٨٩٦ممزوداً بالدعم المالي من صديقه مدير كلية القديس جون في كمبريدج **تشارلز تايلورCharles Taylor** وبرسائل توصية إلى زعماء الطائفة اليهودية في القاهرة من الحاخام الأكبر في إنجلترا.وتمكن شختر من استخلاص مئة وأربعين ألف ورقة وضعت في صناديق

وأرسلت إلى بريطانيا لتُكوّن أكبر وأهم مجموعة جنيزة في العالم تحت اسم **"شختر - تايلور- Taylor - Schechter Collection"** في مكتبة جامعة كمبريدج. وفي مقابر البساتين اكتشفت(١٩١١/١٩١٢م) مجموعة أخرى بلغت نحو أربعة آلاف مخطوطة بفضل جهود اليهودي المصري **جاك موصيري Mosseri Jack** ودعمه لبعض الباحثين الأوروبيين،وهي مستقرة الآن في الجامعة العبرية بالقدس تحت اسم**"مجموعة موصيري"**. وهناك تسع عشرة مكتبة أخرى بالإضافة إلى مكتبة جامعة كمبريدج حصلت على مجموعات من وثائق الجنيزة منها مكتبة المتحف البريطاني بلندن،ومكتبة البودليان بأوكسفورد، والمكتبة الوطنية بفيينا ومكتبة جامعة برنستون ومكتبة جامعة فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية،فضلاً عن عدد من المجموعات الخاصة في باريس وغيرها.

ومن المستحيل في الوقت الحاضر تقدير العدد الحقيقي لوثائق الجنيزة **ذات الصفة الوثائقية**. ومن المحتمل أن يبلغ عددها **(حوالي١٠ آلاف وثيقة)**، منها حوالي٧ آلاف وثيقة كاملة إلى حد ما،نستطيع أن نعتبرها وثائق تاريخية.ويوجد من هذه الوثائق في مكتبة جامعة كمبريدج بإنجلترا حوالي٥ آلاف وثيقة،وفي مكتبة البودليان بأوكسفورد حوالي٧٠٠وثيقة، كما توجد١٤مجموعة أخرى في مختلف أنحاء العالم تحتوى على عدد يتراوح بين٦٠٠و١٠٠٠وثيقة.

وتنقسم وثائق الجنيزة إلى ثلاثة أقسام لغوية: الأول بالعبرية، والثاني بالعربية المكتوبة بالعبرية، والثالث بالآرامية. وهناك مجموعة مكتوبة باللغة العربية والحروف العربية، وهي محفوظة في مكتبة جامعة كمبريدج بإنجلترا في صناديق خاصة أُعطي لها اسم**"المحمديات"(Mohammedan)** أي الصناديق الإسلامية، تمييزاً لها عن الوثائق العربية المكتوبة بحروف عبرية.واحتوت هذه المجموعة من الوثائق العربية على وثائق خاصة بمعاملات تجارية أو مالية أو غيرها بين اليهود وغير اليهود، أو التماسات مقدمة إلى الخلفاء والحكام،وأخذت هذه الوثائق طريقها إلى مجموعة الجنيزة عن طريق كتابة خطاب أو عقد أو إيصال بحروف عبرية على ظهر وثيقة أقدم مكتوبة باللغة العربية.

وتنقسم وثائق الجنيزة من حيث الموضوعات إلى نوعين: المصادر الأدبية، والمصادر الوثائقية.

المصادر الأدبية: تشكل الجزء الأكبر من هذه المخطوطات،وتشمل:- الصلوات والشعر الديني وصفحات من التوراة على لفائف الورق أو البردي، وترجمات للتوراة إلى اليونانية،وقصص نثرية والمشناة **[أو كتب الفقه اليهودي]** والتلمود، ومؤلفات في التنجيم والفلسفة والطب،وتعاويذ ونصوص سحرية،ورسائل إخوانية. **أما النوع الثاني،الوثائقي**، فقد توسع يهود مصر كثيراً في تفسيرهم لتحريم إبادة الأوراق المكتوبة حيث اختزنوا أوراقاً كثيرة لا تحمل شيئاً

من التقديس فتضمنت مذكرات للمفكرين والتجار اليهود حوت معلومات عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الإسلامي، كما تضمنت ملفات المحاكم :- عقود الزواج،وثائق الطلاق،وصايا،صفقات بيع وشراء،وفواتير حساب،وتعهدات عتقوإبراء، وخطابات رسمية إلى السلطات،وتقارير وشكاوى والتماسات،ورسائل خاصة بجمع تبرعات من اليهود لأعمال الخير كعتق جارية يهودية أو تقديم فدية ليهود تعرضوا للأسر أثناء السفر في البحر.

وتشمل جنيزة القاهرة أيضاً ما يسمى**"بالبيوط"**، ويعني هذا المصطلح الشعر الديني أو تلاوة التوراة بأسلوب شعري. وقد ارتبط هذا الشعر أو البيوط، بيوم التاسع من أغسطس الذي يصوم فيه اليهود. وتتحدث هذه الأشعار الدينية عن كائنات تشبه الملائكة تتدخل وتشن حرباً شعواء لا تبقي ولا تذر أحداً من أعداء الرب. وهذه الملائكة تظهر حينما يعلن شالتئيل عن قدرته على تحقيق الخلاص وإعادة بناء الهيكل، فيثيرون القلاقل في جميع الأمم وتحل المجاعات وتهب العواصف والأعاصير ويسيل دم الأعداء كجداول الأنهار ويلقى الآلاف حتفهم من هول ما يرون.

ويلاحظ أنه في وثائق الجنيزة لا يوجد اختلاف كبيربين وثيقة تجارية أو رسالة شخصية ففي رسائل التهنئة أو التعزية يجد الباحث فقرات كثيرة خاصة بأمور مالية أو أخبار عائلية أو نصائح وتعليمات متنوعة.

ونظراً إلى أهمية هذه الوثائق فقد أولاها العلماء اليهود اهتماماً خاصاً، وكان على رأسهم العالم الأمريكي **شلومو دوف جويتين (S.D.GOITEIN)** الذي كتب سلسلة طويلة من الدراسات الخاصة بتلك الوثائق ضمنها في مؤلف ضخم تحت عنوان:**"مجتمع البحر المتوسط، الطوائف اليهودية كما تبدو من خلال وثائق جنيزة القاهرة"**. وقد سبقتها الدراسة التي أعدها **يعقوب مان (Jacob Mann)**تحت عنوان **"اليهود في مصر وفلسطين تحت حكم الخلفاء الفاطميين"**،ثم دراستان **لموشي جيل (MosheGil)** عن **"الأوقاف اليهودية والمؤسسات الخيرية اليهودية"**، ودراسة **حاييم شاكد (Haiem Shaked)** تحت عنوان **"ببيلوجرافية مقترحة عن وثائق الجنيزة"**. كما قدم العالم اليهودي الأمريكي **مارك كوهين (Mark Cohen)** محاضرة في المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة (عام١٩٨٢م) بعنوان **"وثائق جنيزة القاهرة مصدر للتاريخ المصري"**.

وترجع معظم وثائق الجنيزة من الناحية التاريخية إلى العصرين الفاطمي(٣٥٨-٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٧١م) والأيوبي (٥٦٧-٦٤٨هـ/١١٧١-١٢٥٠م). وهناك وثائق قليلة من العصر المملوكي (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م) ووثائق أقل من القرن العاشر الهجري(١٦م)،

وبالتالي تغطي وثائق الجنيزة فترة زمنية طويلة تمتد من سنة٣٥٨هـ إلى سنة٩٤٥هـ(٩٦٩-١٥٣٨م)أي حوالي ستة قرون.

ورغم أن هذه المجموعة الوثائقية اكتشفت في مدينة الفسطاط وما حولها بمصر، إلا أنها تُلقي الكثير من الضوء على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلاد العالم الإسلامي الأخرى في العصور الوسطى مثل بلاد الأندلس والمغرب والشام والعراق وإيران والحجاز واليمن. ويرجع ذلك إلى أن حركة انتقال الناس بين هذه البلاد كانت نشطة إلى حد كبير في العصور الوسطى.

أما عن أهمية وثائق الجنيزة لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للعالم الإسلامي في العصور الوسطى، فهو أمر معترف به تماماً؛إذ تمدنا هذه الوثائق بمعلومات فريدة من نوعها لأنواع المتاجر وأثمانها وأسعار الأراضي والمنازل،وقيم الإيجارات،ونفقات المعيشة،وأنواع المعاملات المالية، وأسعار الصرف بين الدينار الذهب والدرهم الفضة وبين الدرهم الفضة والفلس النحاس. وهذه المعاملات وأشباهها في غاية الأهمية للباحثين في التاريخ الاقتصادي.

وأهمية ثانية لوثائق الجنيزة أنها تملأ الفراغ الذي خلفه المؤرخون الأقدمون الذين اكتفوا في حولياتهم بذكر تواريخ الخلفاء والسلاطين والأمراء والحكام وأخبارالمعارك والحروب ولم يتعرضوا إلا نادراً للحديث عن حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأهمية ثالثة أن معظم وثائق الجنيزة وثائق غير رسمية كتبها أغنياء وفقراء على حد سواء، وبالتالي كانت المعلومات المستقاة من هذه الوثائق صادقة إلى حد كبير بعيدة عن المبالغة المعروفة في الكتب الأدبية.

وأهمية رابعة أن مجموعة الجنيزة تحتوى على وثائق كثيرة صادرة عن ديوان الإنشاء(وزارة الخارجية في العصر الوسيط) أو غيره من الدواوين تسربت بطريقة أو أخرى إلى أيدي اليهود الذين استخدموا الأماكن الشاغرة في هذه الوثائق في كتاباتهم المختلفة. **يضاف إلى ذلك كله أهمية وثائق الجنيزة لدراسة تاريخ اللغة العربية** والتطورات اللغوية والنحوية لما احتوته هذه الوثائق من أساليب كثيرة مغربية ومصرية ويمنية وشامية وغيرها.

غير أن البحث في وثائق الجنيزة ليس بالأمر الهين، وذلك لأنها ليست أرشيفاً من الأرشيفات، وإنما هي شبيهة بسلة المهملات التي أُلقيت فيها الأوراق المختلفة بعد الاستغناء عنها فاختلط بعضها ببعض. كما أن وثائق الجنيزة عاشت حوالي تسعة قرون في تلك الحجرة

بسيناجوج (معبد ابن عزرا) الفسطاط ليأخذ منها الناس ما يريدونه من أوراق قديمة ليكتبوا في الأماكن الشاغرة بها. وأدى هذا إلى أن الباحث قد يجد جزءاً من وثيقة فيمجموعة وثائق مكتبة جامعة كمبريدج، ويجد جزءاً ثانياً من نفس الوثيقة في مجموعة مكتبة بودليان بأوكسفورد، ويجد جزءاً ثالثاً في مكان آخر، وجزءاً رابعاً قد لا يعثر عليه إلى الأبد.**ويواجه الباحث صعوبة أخرى** عند استخدام وثائق الجنيزة تتمثل في أن الناس قد اعتادوا كتابة ملحوظات وبيانات متنوعة في الأماكن الشاغرة في أطرافها أو في هوامشها أو خلفها،وأدى هذا إلى صعوبة حل رموز بعض هذه الكتابات لما تعرضت له هذه الوثائق من عوامل الزمان والرطوبة والجفاف ونتيجة استخدام الأحبار الرخيصة واختلاف الخطوط من شخص إلى آخر ومن عصر لعصر.**يضاف إلى هذه الصعوبات أن معظم وثائق الجنيزة لا تحمل تواريخاً**، وبالتالي يكمن الخطر الحقيقي في اعتماد الباحث على وثيقة غير مؤرخة من العصر الفاطمي مثلاً لكي يبرهن على صحة ظاهرة أو حدث تاريخي من العصر الأيوبي أو العصر المملوكي ولذا يجب اتباع الحذر والدقة عند استخدام وثائق الجنيزة التي لا تحمل تواريخ محددة...ويستدعي هذا ضرورة معرفة الباحث بأنواع الخطوط والأحبار والورق والمصطلحات لكل عصر من العصور التاريخية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم **وثائق الجنيزة الخاصة بتجارة المحيط الهندي والبحر الأحمر** هي خطابات أرسلت من عدن أو جدة أو غيرهما من موانئ شبه الجزيرة العربية،أو من موانئ الهند إلى مدينة الفسطاط بمصر أو العكس،أو رسائل متبادلة بين موانئ البحر الأحمر.ومن الطريف أن هذه الخطابات وصلت إلى مجموعة الجنيزة عندما احتفظ بها أصحابها وأحضروها معهم من الهند أوعدن أو موانئ الحجاز حفاظاً على حقوقهم وأموالهم،وأخذت هذه الوثائق طريقها إلى حجرة الجنيزة بطريقة أو أخرى.(٢)

وتُلقي لنا وثائق الجنيزة الكثير من الضوء على مدى اشتراك التجار وأرباب الحرف والعلماء في القوافل المسافرة لأداء فريضة الحج،وورد في وثائق الجنيزة أسماء كثير من الحجاج:ففي رسالة من رسائل الجنيزة يطلب كاتبها من المرسل إليه أن يمده ببعض المتاجر مع شخص اسمه الحاج علي الصقلي أو غيره من الناس(٣).

وفى وثيقة أخرى من الجنيزة لم تنشر حتى الآن، يبعث كاتبها السلام والتحيات إلى الحاج إسماعيل والحاج محمد وأهل بيته، ويذكر أنه لم يلتق بهم في الطريق ولا في ميناء عيذاب. وحمل هؤلاء الحجاج في ذهابهم وإيابهم إلى الحجاز أخباراً وخطابات وأمتعة كثيرة لمعارفهم وأصدقائهم. وأخذ الكثير من هذه الخطابات طريقه إلى مجموعة وثائق الجنيزة بطريقة أو أخرى، ففي وثيقة من سنة٤٨٢هـ (١٠٨٩م) كتب رجل من طرابلس بليبيا إلى أحد أقربائه في

الإسكندرية يخبره بأنه لم يكتب له منذ بضع سنوات سائلاً عن صحته وأحوال أسرته لأنه كان يتلقى دائماً معلومات مطمئنة عنه منالحجاج(٤).

ويرد كثيراً في وثائق الجنيزة أخبار وصول قوافل الحجاج القادمة من مكة المكرمة وإشارات لما تحمله من متاجر الشرق، ونصائح بعض التجار إلى شركائهم بألا يتسرعوا في شراء متاجرهم "إلى أن يرجع الموسم من مكة". وتوضح هذه المعلومة كثرة المتاجر التي كان يحملها الحجاج، وما تؤدي إليه هذه الكثرة من رخص أثمان البضائع، كما أنها تفسر من ناحية أخرى دور مكة في النشاط التجاري في عالم العصور الوسطى.

واحتلت تجارة موانئ الحجاز مكانة هامة في وثائق الجنيزة والتي ترجع إلى العصر الفاطمي (٣٥٨-٥٦٧هـ=٩٦٩-١١٧١م). ومن المعروف أن الفاطميين الشيعة نجحوا أثناء صراعهم مع العباسيين السنيين في السيطرة على تجارة بحر الحجاز، ونجحوا في تحويل تجارة الشرق الأقصى من الخليج العربي إلى بحر الحجاز، سعياً وراء هدف معين هو إضعاف الخلافة العباسية من الناحية الاقتصادية. لهذا توجد في الجنيزة وثائق لا حصر لها تهم الباحثين في تجارة موانئ الحجاز وخاصة مينائى جدة وينبع.

<u>وميناء جدة</u> هو ميناء مكة المكرمة، كان يستقبل الحجاج القادمين بطريق البحر، فتزدهر أسواقها في مواسم الحج، ويتهيأ منها الحجاج لدخول بيت الله الحرام لاستبدال متاجرهم والسير إلى الشام بعد المقام بمكة . وسرعان ما أصبحت جدة ليست ميناء مكة فقط بل ميناء الحجاز كله. وتخبرنا وثائق الجنيزة-على سبيل المثال- أن التجار القادمين من بلاد الأندلس أو المغرب اعتادوا بيع متاجرهم من الحرير والنحاس وغير ذلك من منتجات بلادهم في مدن مصر والشام، ولكن إذا حدث ولم يصادف هؤلاء التجار نجاحاً أو سوقاً تجارية لبضائعهم اتجهوا بمتاجرهم إلى ميناء جدة حيث وجدوا سوقاً رائجة لتجارتهم.

وتوضح لنا وثائق الجنيزة الخاصة بتجارة موانئ الحجاز في العصور الوسطى أن التاجر المسلم وقتذاك كان يقوم بالمتاجرة لنفسه، أو لنفسه ولغيره في نفس الوقت، أو قد يكون وكيلاً لتاجر أو لعدد من التجار في آن واحد. لهذا كان لابد من تحرير عقد مشاركة أو عقد قراض ومضاربة بين كل تاجرين أو أكثر. وكان لابد عند حضور التاجر إلى بلده أو وصوله إلى أحد الموانئ أن يراجع حساباته لمعرفة أرباحه وخسائره ونصيب كل شريك، ويبعث هذه المعلومات إلى شريكه أو شركائه في رسائل، ويتلقى منهم مراسلات تفيد رضاهم من عدمه. ويوجد في الجنيزة أمثلة لا حصر لها لهذه المراسلات والعقود التجارية، ففي وثيقة من وثائق الجنيزة خاصة

بنقل شحنة من البضائع أُرسلت من مصر إلى ميناء جدة سنة٤٢٩هـ(١٠٣٦م)أُتفق في بداية الأمر أن نفقات شحن البضائع يتحملها التاجر لا الشريك الممول، وفى نهاية الوثيقة تغيرهذا الشرط إلى أن يتحمل كل من الطرفين هذه النفقات مناصفة(٥).

وهنـــاك التماس من وثائق الجنيـــزة من عصر الخليفة الفاطمي الآمر بأحكام الله(٤٩٥-٥٢٤هـ/١١٠١-١١٣٠م) نشره الأستاذ **صمويل شتيرن (Sm.Stern)** يذكر فيه التاجر موسى بن صدقة ما نصه **"أنه وصل من الهند واليمن بتجارة وقراض معه،فأعيق بشبهة لـم يسـتحق إعاقته بها"**، ويلتمس هذا التاجر من الخليفة الفاطمي الآمر أن يرسل توقيعه إلى القاضي جـلال الملك للإفراج عن تجارته حتى يعيد لكل ذي حق حقه،**"رأفة له، وحنو عليه"**. ويدل هذا الالتماس أن التاجر موسى بن صدقة كغيره من تجار العصور الوسطى، كان يحمل معه تجـارة خاصـة بنفسه وأنه يستثمر مالاً لغيره في تجارة ، على أن يكون له نصيب من الربح.

أما ميناء عدن فقد ورد ذكره كثيراً فى وثائق الجنيزة، باعتباره أهم موانئ شبه الجزيـرة العربية في العصور الوسطى، وكانت عدن الميناء الأساسي للسفن القادمة من الشرق الأقصـى، ولذلك وصفت بأنها **"دهليز الصين"**. وفي وثيقة من وثائق الجنيزة، هـى رسـالة أرسـلت مـن الفسطاط بمصر إلى ميناء عدن سنة٥٢٧هـ(١١٣٢م) يجد الباحث قائمة بأسعار بعـض السـلع وكثير من المعلومات الاقتصادية الهامة، مثلما حدث فى تلك السنة من ركود أحوال البيع والشراء في مدينة الفسطاط لعدم قدوم تجار من الغرب الأوربي سوى بعض التجار الروم. وفي خطـاب آخر من وثائق الجنيزة، أرسل من الفسطاط إلى عدن قبل حوالى ثلاثين سنة من تاريخ الخطـاب السابق، يذكر كاتبه أن الوزير الفاطمي الملك الأفضل ابن بدر الجمالي سجن جماعة مـن تجـار مدينة جنوة الإيطالية، لأنهم أحدثوا كثيراً من الذعر بين التجار الأوربيين ممـا أدى إلـى كسـاد بضائع الناس(٦).

ومن المعروف أن عدن في العصور الوسطىكانت مركزاً هاماً من أهم مراكـز التجـار الكارمية واحتوت وثائق الجنيزة على مراسلات لا حصر لها متبادلة بين التجار الكارمية المقيمين بعدن وبين ذويهم أو شركائهم خارجها. كما يوجد في مجموعة وثائق الجنيزة مراسـلات كتبهـا أشخاص لا ينتمون إلى طائفة التجار الكارمية، أخبروا فيها أقربائهم أو معارفهم بأنهم أرسلوا لهم هدايا أو بضائع **"مع الكارم"**، أو عن خروج بعض التجار اليهود في صـحبة التجـار الكارميـة المسلمين.

وأول إشارة فى المصادر المتداولة إلى طائفة التجار الكارمية حسبما ذكر د.عطية القوصي(٧) ترجع إلى سنة٤٥٦هـ(١٠٦٤/٦٣م)عندما أشار المؤرخ ابن أيبك الدوادار إلى تـأخر

وصول التجار وانقطاع الكارم وذلك زمن الخليفة المستنصرالفاطمي قبيل الشدة المستنصرية.وهذا دليل واضح على أن نشاط التجار الكارمية بدأ منذ العصر الفاطمى، إن لم يكن قبل ذلك.وقد احتكر التجار الكارمية تجارة بحر الحجاز والمحيط الهندي، خاصة تجارة التوابل وغير ذلك من المتاجر الشرقية التي كانوا يجلبونها عن طريق عدن إلى مصر لبيعها إلى تجار المدن الإيطالية التجارية وغيرهم،وهذه التجارة المربحة جعلت من التجار الكارمية الطبقة المميزة والمفضلة لدى حكام مصر واليمن، لكثرة الضرائب المجباة منهم.

يضاف إلى ذلك أن تجار الكارم اشتغلوا أيضاً في الأعمال المصرفية وفي السفارة بين الحكام والسلاطين، وبلغ بهم الثراء مبلغاً كبيراً، وظهرت بينهم أسرات كبيرة عرفت بثرائها واتصالاتها بالخلفاء والسلاطين، وشيد الكارمية الكثير من المساجد والمدارس والمستشفيات في مكة والفسطاط والإسكندرية وغيرها من المدن الإسلامية الهامة، وعمل بعضهم بالتدريس والقضاء بجانب اشتغالهم بالتجارة. غير أن معلوماتنا عن طبيعة ونشأة وتطور نشاط تجار الكارم وتنظيماتهم التجارية وكذلك أسباب إنهيار تجارتهم لا تزال معلومات ضئيلة. ولا يوجد شك فى أن وثائق الجنيزة تستطيع أن تقدم لنا معلومات كثيرة تفسر لنا هذه النقاط الغامضة من تاريخ نشاط التجار الكارمية المسلمين.

ولعب **ميناء عيذاب** على الساحل المواجه لميناء جدة (**إلى الشمال الغربي من موقع حلايب الحالية بنحو ٢٠كم**) دوراً هاماً في تجارة بلاد الحجاز واليمن. وشهد ابن جبير في رحلته إلى الأراضي الحجازية (٥٧٩هـ/١١٨٣م) بأن عيذاب كانت من "**أحفل مراسي الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها وتقلع منها، زائداً إلى مراكب الحجاج الصادرة والواردة**"[٨]. وورد ذكر ميناء عيذاب كثيراً في وثائق الجنيزة؛ إذ كانت متاجر الشرق خاصة التوابل، تأتي من عدن إلى عيذاب حيث يدفع التجار المسلمون والذميون من رعايا المسلمين ضريبة الزكاة وضريبة واجب الذمة.ولم يكن مسموحاً لأى تاجر من المدن الإيطالية أو من الهند أو الصين أن يبحر شمالاً من عدن. ومن عيذاب تحمل القوافل المتاجر عن طريق الصحراء إلى **مدينة قوص**، وهو الطريق الذى ذاعت شهرته في عالم التجارة في العصور الوسطى.وتعجب الرحالة ابن جبير من كثرة القوافل الحاملة لسلع الهند الواصلة إلى اليمن، ثم من اليمن إلى عيذاب، خاصة أحمال الفلفل الذي يقول بأنه خُيل إليه لكثرته أنه يوازي التراب قيمة.ثم تحمل المراكب هذه المتاجر على نهر النيل من قوص إلى الفسطاط، فالإسكندرية،حيث تأخذ طريقها إلى أوربا. وظل هذا الطريق التجاري (عدن /جدة /عيذاب /قوص /الفسطاط، أو العكس) مستعملاً حتى القرن الثامن

الهجري(١٤م) بدليل أن القلقشندى (ت٨٢١هـ/١٤١٨م) ذكر عيذاب كأحد الموانيء التي تأتي إليه متاجر الكارمية من جهة الحجاز واليمن وتدفع فيه الضرائب.

وفى رسالة من وثائق الجنيزة – لم تنشر بعد– كتبها ابنٌ إلى أمه أثناء إقامته في عيذاب يخبرها بوصوله أولاً إلى قوص،وأنه سأل هناك عن أولاد عمه فأخبره رجل :-"**أنهم في عافية في بلد يقال لها حلية في اليمن**".ثم يخبر الابن أمه أنه سافر من قوص إلى عيذاب وأنه سوف يسافر منها في شهر رجب(لم يذكر السنة).واحتوت الرسالة على كثير من السلامات والتحيات أرسلها في رسالته إلى بعض أفراد أسرته.وفي رسالة أخرى لم تُنشر بعد من وثائق الجنيزة،أخبر ابنٌ والده بأنه رحل إلى عيذاب وأنه لقى هناك كل خير،وطلب من والده أن يكثر الدعاء له قائلاً:- "**والله يا والدي لا تخلونا من الدعاء،وعرفنا بأحوالك مع كل من يجيء**".

وتمدنا وثائق الجنيزة بأخبار كثيرة عن كثرة الضرائب ومخاطر الطريق وتحطم السفن في البحر وضياع المتاجر وغرق البحارة.ولعل قضية التاجر يوسف اللبدي التي نُظرت أمام ساحة القضاء بالفسطاط(٤٩٠-٤٩١هـ/١٠٩٧-١٠٩٨م)

أبلغ دليل على ذلك(كما سيلي الحديث عنها).وفى رسالة لم تُنشر من وثائق الجنيزة كتبها أحد التجار من مدينة عيذاب، ذكر فيها قلة الأمن في الطريق(ربما بين قوص وعيذاب) وأنه قاسى الكثير من النهب والسلب حتى قال في رسالته:-"**فما بقي لي إلا السفر، فسافرت إلى عيذاب فزعان خائف من نحس الطريق،وهب الله السلامة. وأنا معول على الدخول إلى الهند**"، وطلب من صديقه ألا يقطع عنه أخباره.وفى رسالة أخرى أرسلها أحد التجار من عيذاب إلى أخيه فى القاهرة أخبره فيها بوصوله إلى ميناء عيذاب، وقص عليه ما لقيه من الشدائد، فيقول:-"**ولكن تعوقي في عيذاب أمرٌ ضروري ولشدة أكيدة، لعظم الكرا [الشراء]وعدم الذهب،مضافاً إلى شدائد قاسيتها في هذه السفرة،وما خرج مني وتحقق من خسارة وضيعان في البحر وغير ذلك،وما فُعل معي في البضائع في دخولي لليمن،وضُيع علىّ فيها وأحوجه للدخول للهند ببقية البضائع حتى ذهبت جميع ثمنها في المكوس، وضاعت الأصول وشيء يطول شرحه**".

يضاف إلى ذلك أن وثائق الجنيزة تمدنا بمعلومات قيمة عن **أنواع المتاجر** خاصة التوابل والأفاويه (الكراوية) التي كان يحملها التجار إلى موانئ الحجاز واليمن في العصور الوسطى. ومن أهم هذه المتاجر التي حملها التجار المسلمون من الهند والصين وساحل شرق إفريقية : التوابل (**خاصة الفلفل الذي كان من أهم السلع المطلوبة في الغرب الأوربي لضرورة استخدامه فى طعام الأغنياء وعلاج بعض الأمراض وفى صناعة الخمور وحفظ الطعام**). ومن مئات السلع

التي لعبت دوراً هاماً فى تجارة مدن الحجاز واليمن في العصور الوسطى:-الدارسيني (القرفة) والقرنفل والخُلُنجان والزنجبيل والراوند والكافور والعود الهندي والهال (الحبهان)، وجوزة الطيب والزعفران. **ومن العطور والبخور** عود الند والمسك وخشب الصندل والعنبر واللادن والمسطكى، هذا فضلاً عن العاج والحرير والأحجار الكريمة.

بالإضافة إلى معرفة أنواع السلع الواردة إلى موانئ الحجاز واليمن التي تخبرنا بها وثائق الجنيزة فهذه الوثائق تعيننا أيضاً في إلقاء الضوء على **النظم المالية** التي سادت موانئ بلاد الحجاز واليمن في العصور الوسطى مثل أنواع الضرائب المختلفة وطرق جبايتها وأنواع النقود المُتعامل بها، وأسماء المستخدمين والجباة، وهى معلومات هامة نظراً لقلة المصادر العربية التي تعالج هذه الموضوعات الاقتصادية.

ولا تقتصر أهمية وثائق الجنيزة على دراسة النواحى التجارية لموانئ الحجاز واليمن، بل تمدنا بمعلومات قيمة عن **بعض الصناعات وحياة الناس الاجتماعية** في موانئ بحر الحجاز في العصور الوسطى.**ومن الصناعات** الهامة التي ورد ذكرها كثيراً في وثائق الجنيزة صناعة الحصير الذي كان يستخدم في كل منزل وفي كل مكان. والذي ورد ذكره في وثائق الجنيزة كسلعة مطلوبة دائماً في مدن بحر الحجاز، وتمدنا هذه الوثائق بتفصيلات كثيرة عن صناعة الحصير وصفاته وأسعاره.

أما عن أهمية وثائق الجنيزة في **دراسة الحياة الاجتماعية** لسكان مدن الحجاز واليمن في العصور الوسطى،فمن المعروف أن هذه المدن وفد إليها تجار مسلمون من بلاد ومدن بعيدة مثل برقة وطرابلس والقيروان والمهدية وتلمسان والمغرب. واعتاد التجار وقتذاك عدم اصطحاب زوجاتهم في رحلاتهم التجارية البعيدة. وكانت الخطابات التي يرسلها التجار إلى زوجاتهم وأولادهم وذويهم، بعد طول الفراق والغربة معبرة عن العلاقات الأُسرية التي ربطت بين أفراد طبقة تجار الحجاز واليمن في العصور الوسطى. وعلى سبيل المثال، تخبرنا وثائق الجنيزة أن وكيل التجار في الفسطاط بمصر خلال (الربع الثاني من القرن١٢م)، تزوج أخت أحد أصحاب السفن (ناخوداه) في عدن بينما كانت أخته زوجةً لوكيل التجار في هذا الميناء اليمني[٩]. وهناك رسالة في الجنيزة أرسلتها أمٌ من ميناء عدن إلى ابنها في الفسطاط بمصر، تعتب عليه أنه سافر بعيداً وطالت غيبته[١٠]. وفى رسالة أخرى من وثائق الجنيزة لم تُنشر بعد (مؤرخةً في مستهل ربيع الأول سنة ٦٤٨هـ = ٣ يونيو ١٢٥٠م) أرسلها شخصٌ إلى أبناء عمه بالفسطاط يخبرهم بسلامته وشوقه إليهم ورغبته في الاجتماع بهم عن قريب ويخبرهم أيضاً بأن أحد أفراد أسرتهم قد مات (في مستهل شوال سنة ٦٤٧هـ = يناير ١٢٥٠م)، ويرسل تحياته إلى إخوته... ومن المحتمل

أن هذه الرسالة قد أرسلت من عدن.ونظراً لأهمية الدراسات التي قام بها العالم اليهودي الأمريكي **شلومو دوف جويتين** على تلك الوثائق، فقد ارتأينا معالجة إحداها وهي المعنونة بـــــ :-

FROM THE MEDITERRANEAN TO INDIA

Documents on the Trade to India, South Arabia, and East Africa from the Eleventh and Twelfth Centuries
(By S.D.GOITEIN)

In,SPECULUM (A Journal of Mediaeval Studies),vol.xxix,April,1954,No.2,Part1.

"من البحر المتوسط إلى الهند. دراسة وثائقية على التجارة إلى الهند، وجنوب شبه الجزيرة العربية،

وشرق إفريقية. من القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين". مقال بمجلة الدراسات الوسيطة، عدد أبريل١٩٥٤، الجزء٢٩، رقم٢، جـ١....

هذا أول إعلان أو تقرير مبدئي عن مجموعة الخطابات، والوثائق الرسمية،والتقارير أو الروايات المتعلقة بتجارة الهند في العصور الوسطى، وخاصة فى القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين.ولسنا في حاجة للتأكيد على أهمية هذه التجارة. لأنها كانت تمثل العمود الفقري للاقتصاد الدولي في العصور الوسطى وكانت عاملاً قويًا في تأسيس الحضارة العظيمة–التي اعتدنا على تسميتها "بالإسلامية"- وكانت (بمثابة) الوسيط من ناحية الزمن بين العصر الروماني المتأخر والعصور الحديثة، والوسيط كذلك في المسافة بين الهند والصين من ناحية والبلاد الأوربية من ناحية أخرى.وأخيرًا،فقد كانت هذه التجارة وسيلة لاكتشاف الطريق المباشر إلى الشرق الأقصى والسيطرة على تجارة الهند ومهدت بالتالي لمعظم الكشوف الجغرافية الحيوية وابتداء العصور الحديثة.

وليس بالغريب –إذًا– أن يبحث دارسو التاريخ الوسيط بجدية عن أية مصادر أدبية عربية أو شرقية للحصول على معلومات عن تجارة الشرق الأقصى،خاصة وأن كثيرًا من المادة العلمية قد توفر فى مرحلة مبكرة نسبيًا.ومثل هذا الشيء يمكن أن يقال عن "تاريخ تجارة الشرق في العصور الوسطى "لمؤلفه (W. Heyd) (١٨٨٥-١٨٨٦م)، أو مجموعة النصوص والوثائق الكلاسيكية التي قام على جمعها (ج. فيرراند G. Verrand) تحت عنوان:"مجموعة الروايات في الرحلات والنصوص الجغرافية العربية والفارسية والتركية في بلاد الشرق الأقصى"(١٩١٣-١٩١٤م)والتي احتوت على معظم المادة العلمية المعروفة في المصادر الأدبية.ومنذ ذلك الحين،وإلى يومنا هذا،والدارسون الهنود والأوربيون والأمريكيون يسهمون بدراسات قيمة

متخصصة فى شرح وتوضيح الجوانب المختلفة لتجارة الشرق الأقصى.ومع ذلك،فإن الوثائق ذات الأصول الإسلامية المتعلقة بتجارة الهند لا تزال غير متاحة.وبصفة خاصة الفترة التي يغطيها هذا المقال،وهى القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين،ولم يتبق لنا سوى القليل مما حفظ من السجلات الإسلامية؛وعلاوة على ذلك،فإن أوراق البردى العربية المتنوعة–التي ظهرت حتى الآن–من الواضح أنها لا تحتوى على معلومات عن موضوعنا.وبخصوص هذا الموضوع،فإن كاتب هذا المقال جعل شغله الشاغل–إذا أمكن–أن يجمع وينشر كل الوثائق المعنية بتجارة الهند المستقاة من مصادر أخرى كالجنيزة –مثلاً– وهى وثائق مكتوبة بحروف عبرية،ولكن بلغة عربية في معظمها،ويرجع أصلها إلى معبد اليهود بالقاهرة القديمة(أو سيناجوج الفسطاط) وتفرقت حاليًا في العديد من المكتبات عبر العالم.

و"الجنيزة"هي حجرة ملحقة بالسيناجوج (أو منشأة فى مقبرة على هيئة قبو)،كان اليهود يخزنون فيها أوراقهم الخاصة، حتى لا تدنس كلمة "الله" التي قد تكون مكتوبة في هذه الوثائق. أما وثائق الجنيزة فتوجد فى جميع أنحاء العالم اليهودي،ولكن التربة المصرية الجافة هي الوحيدة التي حفظتها على حالتها لألف سنة أو يزيد. وخلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين،أقامت بمصر جاليات يهودية عديد ذات نشاط مزدهر، وربما تكشفت جوانبه في المستقبل من واقع أوراق الجنيزة التي خلفتها.وعلى أية حال، فإلى وقتنا الحالي وجنيزة الفسطاط – أو القاهرة القديمة – التي تم استخدامها فعلاً حتى القرن التاسع عشر الميلادي قد أصبحت في متناول الدارسين. ومعظم محتويات هذه الوثائق قد نقلت إلى روسيا فى غضون القرن الأخير(وعلى نطاق واسع من خلال المجهودات التي بذلتها الكنيسة الأرثوذكسية صاحبة المقام الرفيع) وربما لا زالت موجودة بمدينة لينجراد (حيث قام على دراستها باحث أميركي – هو البروفيسور سولومن ل. سكوس "Solomon L. Scuse" بكلية دروبسي بفيلادلفيا – عام ١٩٣٢) أو ربما انتقلت أثناء ذلك إلى موسكو.وقد انتقلت بعض الوثائق المتفرقة إلى أوربا الغربية في أوائل العقد التاسع من القرن التاسع عشر، ولكن هذا كان فقط في سنة١٨٩٧م حيث أجرى البروفيسور سولومنس. شاختر (Schechter) بحثًا منظمًا على وثائق جنيزة القاهرة وأحضر معه إلى كامبردج بانجلترا أكثر من مائة ألف ورقة، معظمها أجزاء قديمة من كتب مجهولة، ولكنها أيضًا (عبارة عن) كميات هائلة من الوثائق.وإلى جانب مكتبة جامعة كامبردج، فإن(كل من) مكتبة البودليان بأكسفورد، والمتحف البريطاني، والمعهد اللاهوتي اليهودي في نيويورك بأمريكا يمتلكون كنوزًا نفيسة من وثائق الجنيزة، ويوجد أيضًا العديد من المجموعات الأخرى المتفاوتة من حيث الكثرة والقلة.

وخلال النصف قرن التالي لامتلاك الدارسين الغربيين لوثائق جنيزة القاهرة،أجريت عليها أبحاث كثيرة.نذكر منها على وجه الخصوص، بالإضافة إلى شاختر(Schechter)، أسماء: يعقوب مان (Mann) وإس عساف (S. Assaf) المتوفى حديثًا. وهناك كثير من الدارسين اشتركوا في قراءة وترجمة ومناقشة أوراق الجنيزة، ورغم ذلك:فلا يزال يمكننا عمل الكثير. إذ إن موضوعات التاريخ الاقتصادي تتسم بالصعوبة عند معالجتها،وذلك رغم توفر مادتها العلمية.وهذا الأمر ينطبق كذلك على موضوعات التاريخ الاجتماعي، وحتى السياسي والعسكري التي قد تحتمل أحداثهما تفسيرات جديدة مع كثرة الدراسات المنظمة لهذه الوثائق الأصيلة. وتبدو محاولات الجيل القديم من الدارسين أمام أهمية وثائق الجنيزة " كخطاب عمل فقد قيمته ".

بالإضافة إلى قلة الاهتمام،فإن صعوبة هذه النصوص تمثل عائقًا.ويكمن هذا في طبيعة أوراق الجنيزة– التي عوملت كأوراق قمامة وضعت في سلة مهملات–لأن العديد منها تآكل وكثرت الثقوب به وطمس ما به من كتابة ولم يعد في الإمكان قراءتها كلها،أو لأنها كانت تمثل بقايا وحدة كبيرة تعرضت للضياع سواء بالتفرق بين مكتبات عديدة أو داخل مجموعات تصنيفية مختلفة بذات المكتبة. علاوة على ذلك،فإن لغتها غالبًا ما تكون عامية أو اصطلاحية، ولا يوجد قاموس عربي(أو عبرى)يعطى المعنى الدقيق للكلمات أو العبارات الموجودة فيها.فقط مسح شامل لجميع أوراق الجنيزة الموجودة،ودراسة مفرداتها واستخداماتها النحوية،والجوانب الطبيعية(الجغرافية)والقانونية، وبطبيعة الحال، التاريخية، يمكن أن يزودنا بالوسائل التي تساعدنا على تكوين مفهوم دقيق لكل نص على حدة. وقد تصور مثل هذا العمل البروفيسور ديفيد بنيث، بالجامعة العبرية في القدس،الذى دعا إلى دراسة وثائق الجنيزة العربية على أسس فيلولوجية دقيقة، وكذلك كاتب هذا المقال (يعنى جواتيين نفسه).وأثناء الإعداد لهذه الدراسة وضح أنه من الأفيد أن نفرد وحدات تحتوى كل منها على قضية ذات موضوع مترابط تتم معالجته على حدة.ووجدنا أن أنسب موضوع لهذا الغرض هو موضوع تجارة الهند،بينما–على سبيل المثال– أن الإشارة إلى موضوع الملاحة والأعمال التجارية عبر البحر المتوسط قد جاء في هذه الوثائق متشعبًا لدرجة أن عوامله المنفصلة يجب أن تترابط أولاً.

وحتى الآن،فإن عدد وثائق الجنيزة التي نشرت عن تجارة الهند لا يتجاوز العشرة، اثنتان منهم طبعتا بالعبرية. وهذه الوثائق العشر المنشورة حتى الآن عن تجارة الهند قد أعطتنا تفصيلات كثيرة عن مدى الاهتمام الواسع الذي أبداه المجتمع بحركة هذه التجارة، حتى إنه رسخ فى الأذهان فكرة مبالغ فيها عن عدد وثائق الجنيزة التى يمكن العثور عليها.وقد كتب خبير معتمد في

الشؤون(العربية–اليهودية)أن كل وثيقة جنيزة تقريبًا تحوى إشارة إلى تجارة الهند. بيد أنه لا شيء يمكن أن يبقى كثيرًا بمعزل عن الحقيقة. فقد فحصت أوراق الجنيزة عمليًا (بالطبع التي خارج روسيا)، ويمكنني التصريح بأن٢% فقط من هذه الأوراق في أغلبها طويلة إلى حد كبير،ولهذا فإن المحصلة النهائية لعدد السطور سوف تسجل نسبة أعلى.وتبعًا لذلك،فإن أكثر من١٣٠فقرة قد جمعوا أخيرًا،وأعيد نشرهم أكثر من عشر مرات خلال المرحلة السابقة على بحث وثائق الجنيزة.ولا حاجة للتأكيد على أن الكمية تعنى الجودة؛فقد أمكن الآن وضع تفسير لوثائق الجنيزة يمكن الاعتماد عليه،وذلك بعد أن تم تجميع كمية لا بأس بها من الأدلة.

وكما هو موضح أدناه،أن هذه الوثائق قد أحضرت من١١مجموعة مختلفة،ومحفوظة في٤قارات مختلفة ومعظمها لم يفهرس بعد، وحتى عندما نجد فهرس مطبوع لشذرات هذه الوثائق (كما في مكتبة بودليان بأكسفورد مثلاً) فإنه لا يوضح دائمًا ما إذا كانت الوثائق المحتواة داخله لها صلة بتجارة الهند أم لا.ويتضح من خلال الوثائق التي تم تجميعها مدى تنوعها الكبير بسبب طولها الواضح، وكذلك مدى العناية الشديدة فى إنجازها والاحتفاظ بها على حالتها. وهى تضم وثائق طويلة على هيئة أدراج يحوى كل منها ما بين٨٠–٩٠سطرًا، أُحسن كتابتها بواسطة كتاب متخصصين فى إدارة الأعمال، وأخرى على شكل خطابات قصيرة ما بين١٥–٢٠سطرًا كتبت على عجل بواسطة التاجر نفسه، الذى كان مثلاً في أثناء ركوبه البحر عند عدن في طريقه إلى الهند،أو كرد على رسالة سابقة.وهناك صكوك قانونية، حسنة الأسلوب كتبها بمهارة ناسخ مدرب، بينما توجد قوائم مالية كتبت بخط يصعب قراءته خلف بعض الخطابات. ويعتبر ثلثا هذه الأوراق وثائق كاملة أو تقريبًا كاملة؛ وحتى هذه الشذرات المبعثرة تعتبر في أغلبها من النوع الطويل،وأحياناً كذلك ربما تحوى الشذرات الصغيرة معلومات ذات قيمة.وكل الوثائق التي قمت [يعنى جواتيين نفسه] بنسخها سواء من الأصل أو من الصور،رغم أن بها كمًا من المسائل مطلوب حلها،فنصوصها ككل واضحة تمامًا.ولغتها،بطبيعة الحال،قد كتبت بأساليب اصطلاحية،بحيث لم يظهر بعد فهرس للاصطلاحات التقنية يشمل بالشرح كل فقراتها البالغ عددها ٦٥٠ فقرة. وهناك طبعة كاملة لهذه الوثائق مزودة بترجمة انجليزية وشروح وتعليقات تفصيلية سترى النور تقريبًا.أما الأسطر التالية–في هذا المقال–فهي بقصد إعطاء القارئ فكرة عن خصائص ومحتويات هذه الوثائق،وبخاصة ما وضح في ثناياها عن تجارة الهند،والأمل في أن هذه الطبعة المزمع إصدارها تفيد في الرد على الأسئلة والمناقشات الناشئة عن هذا المقال.

وغالبية أوراق الجنيزة المتعلقة بتجارة الهند ما هي إلا خطابات؛ بعضها أرسل من عدن، والهند، أو شرق إفريقية إلى القاهرة، أو العكس، وأرسل بعضها الآخر– الأكثر أهمية–من عدن إلى الهند أو العكس،وحتى من بلدة داخل الهند إلى أخرى.واستمر تبادلها بين شبه الجزيرة العربية وشرق إفريقية أو بين مكان وآخر باليمن.ويعجب المرء كيف أن أغلب هذه الخطابات عرفت طريقها إلى القاهرة حيث حفظت.وقد بقيت غالبيتها بالهند لسنوات كثيرة،ثم انتقلت عبر طرق بحرية محفوفة بالمخاطر من الهند إلى موانئ شرق إفريقية عبر شبه الجزيرة العربية، وبعد ذلك خلال الصحراء (الشرقية بمصر) إلى بلدة على النيل، وأخيرًا عبر هذا النهر إلى القاهرة.وبوضوح، تظل هذه الخطابات المرجع والمصدر الفعلي للمراسلات السابقة التي كثيرًا ما وجدت متكررة.وهى دليل على جودة نوعية الورق والأحبار المستخدمة في تدوين الخطابات التي وصلتنا في حالة جيدة. وبسبب عدم الاستقرار فى وسائل المواصلات، فقد كانت الخطابات المرسلة عادة تنسخ في أكثر من صورة.وترسل كل نسخة في سفينة.وفيما يتعلق بالخطابات الشخصية المهمة كان يراعى أن ترسل هذه النسخ العديدة لكل خطاب في ثلاث سفن مختلفة، في كل سفينة نسختان من أصل الخطاب، واحدة بالعربية والأخرى بالعبرية–وكل هذه الحيطة خشية أن تتعرض الخطابات لحوادث في البحر تجعلها غير مقروءة،كأن تتعرض للبلل – وهى حقيقة أشير إليها في الوثائق.ومن باب الطرافة، أنني عثرت بنفسي حوالى خمس مرات على شذرات مسودتين لخطاب واحد،كتبتا بنفس الطريقة ولكن بخط مختلف.وفى حالات مؤكدة، بدت خطوط الكتبة معروفة.مما أوضح لنا أن موظفي ديوان الأعمال كانوا أكثر من فريق عمل واحد.ومع ذلك،فحتى التاجر الكبير لم يكن دائمًا بالكاتب الماهر، فكان يستعين بأحد أصدقاء المهنة الذى "كان مزينًا بإكليل المعرفة بالكتابة" كي يكتب خطاب طويل له.ويبدو أنه كان يفترض في كل منهم معرفة العبرية كمعرفته بالعربية،دون أن يعني ذلك إطلاقًا معرفته بكتابتها.

والأكثر أهمية، ولم أتناوله بعد بالدراسة، خطاب عمل مرسل من مكانٍ ما بجنوب شرق مصر إلى أحد الموانئ على البحر المتوسط، وربما العكس.فقط هناك بعض الخطابات العائلية المتفرقة–من ذات الوصف السابق–مرسلة من عدن إلى صقلية أو من أحد موانئ شرق إفريقية إلى تونس أو طرابلس، وقد عثر عليها ضمن مجموعة الوثائق التي جمعتها. وما أثار دهشتي:

أ– أن البضائع الهندية قد تكرر ذكرها في خطابات العمل المرسلة من البحر المتوسط أو العكس.

ب- وأن أغلب تجار الهند أبحروا من شمال إفريقية والأندلس،بينما كان لأولئك الذين أقاموا بمصر-كالعادة-نشاط بارز في المحيط الهندي والبحر المتوسط. وأوضح الأمثلة على ذلك: حلفون بن ناثنائيل من القاهرة، الذي عاد في ربيع١١٣٤م من الهند إلى عدن بعد إقامة طويلة هناك، وفى ربيع١١٣٥م كان بالقاهرة، وخلال هذا العام وجدناه في الأندلس والمغرب الأقصى. ونستشف كذلك أنشطة واسعة مشابهة بالنظر إلى تجار الكارم الآخرين،الذين نعلم من وثائق الجنيزة أنهم كانوا يقومون من مواطنهم برحلاتهم الطويلة فيما بين المغرب الأقصى والهند أكثر من مرة فى حياتهم.وذلك رغم صعوبة المواصلات بالنسبة للتجارة فيما بين البحر المتوسط والهند،وقلة العثور على خطابات عمل متبادلة بين هاتين الوحدتين الجغرافيتين.وهو ما يعد مجرد فرصة تدلنا على أن هذين الإقليمين اللذين كانا بمثابة وحدات تجارية مختلفة،قد خدما مع مصر كوسطاء.

❁ وكانت خطابات العمل في مجموعتي الخاصة بأوراق تجارة الهند تفتتح دائمًا بعبارات لطيفة مبالغ في انتقائها، وأحيانًا باحترام شديد، ولكنها غالبًا ما كانت تشغل حوالى٤-١٦سطرًا، وذلك تبعًا لظروف كتابة كل خطاب، وإن كان عدد الأسطر(٥-٨) هو الأكثر شيوعًا في افتتاحيات خطابات هذه الوثائق. ولأول وهلة يدرك الشخص من واقع هذه الديباجات الأوضاع الاجتماعية الخاصة بكلا المتراسلين،وكذلك حالة العمل بينهما. ولسوء الحظ،كان لدى المرسل إليهم عادة قطع هذه الديباجات،واستخدام المساحات الخالية خلفها للكتابة.وهى عادة -من وجهة نظري- كانت مخيبة للآمال، وذلك لاحتواء هذه المساحات(المقطوعة)على العنوان.

وبالنسبة للجزء الأول أو صدر الرسالة، فيحوي نبأ وصول البضائع والخطابات والمبعوثين، إلى المرسل إليه

(الذى كان في المقابل يرد معبرًا عن شكره لاستلام الرسالة)،وكذلك يُذكر شيء عن الخسارة في حالة تعرض السفينة للغرق أو القرصنة.ويفسر الخطاب بعد ذلك ما يجب أن يتخذ في هذه الحالة. وفي الجزء الثاني، يتناول(المرسل)أمر شحنته الخاصة، وكذلك يتناقش بإيجاز شديد فى الأمور الشخصية أو العامة، وذلك فيما يشبه القاعدة بالنسبة لجميع الخطابات.أما الشيء الأكثر تميزًا في هذا الموضع من الخطاب فيتمثل في قائمة الهدايا التي يضمنها المرسل إلى المرسل إليه. إذ كان على الشخص، كي يتم عقد صفقته أو يبدو كرجل بر وإحسان، أن يبذل الكثير من المال، وبصفة عامة فإن الحديث عن الصداقات الشخصية كان يتخلله ذكر العلاقات التجارية. ومن قوائم الهدايا يتضح أيضًا أنواع البضائع المألوفة، ويستطيع المرء أن يكون صورة حية عن الحياة الخاصة

لمختلف جنسيات التجار المشاركين فى تجارة الهند. وكان هؤلاء التجار بعدن يحضرون معهم من الهند عادة كهدايا النحاس والأواني البرونزية، كما كانوا غالبًا ما يرسلون من عدن المواد الخام. وكان الخطاب يختتم دائمًا بالتحيات والسلامات التي كانت قصيرة روتينية فى بعض الأحيان، وتفصيلية وبتوسع في أحيان أخرى مما يمكننا من معرفة كل من المرسل والمرسل إليه. وكقاعدة ثابتة، لم تكن الخطابات ممهورة باسم المرسل، ولكنها كانت تختم بكلمة "السلام" التي كثيرًا ما كانت تتكرر عندما يضيف المرسل ملاحظة، أو جملة يعبر فيها عن أشواقه.

ولا حاجة بنا للتأكيد على أن معلوماتنا عن اقتصاديات العصور الوسطى سوف تزداد أهمية بفضل التفاصيل التي لا حصر لها، والمستقاة من هذه الخطابات، عن البضائع، والأسعار، وطرق تبادل الأموال، وكافة الشئون المالية، والرسوم الجمركية، والطرود البريدية والنقل، وأيضًا عن كل الأساليب التجارية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن في أوراق الجنيزة ما يوضح بعض الشيء الإجابة على التساؤل الذى طرحه ار. اس. لوبيز R.S.Lopez (في موسوعة كامبردج للتاريخ الاقتصادي، جـ٢، ص٣٠٩) عن كيفية تطبيق العالم الإسلامي –وبوضوح– للتوازن السلبي في قاعدة التعامل بالذهب في تجارتهم مع الهند. وقد وضح من خلال الخطابات والوثائق ذات الصلة بواقعة قضائية هامة جرت أحداثها سنة (١٠٩٧-١٠٩٨م)– وهو ما سوف يشرح تفصيليًا فيما بعد في صفحات هذا المقال–أن أكثر من٩٠%من البضائع المجلوبة من الهند كانت تباع حينذاك عن طريق مقايضتها بالبضائع المجلوبة من شمال إفريقية ومصر،وفقط حوالى١٠% كان يُتَرَبَّح من بيعها بالذهب،وقد تأكد هذا الانطباع من واقع الأوراق الأخرى بذلك العصر.وحوالى منتصف القرن الثاني عشر الميلادي كانت أكثر البضائع الآتية من عدن إلى الهند عبارة عن:الحرير،النحاس،الرصاص،وبعض الكيماويات.ومع ذلك،فيبدو أنه خلال هذا الوقت كان يلاحظ بصفة عامة أن الدفع بالذهب كان يحقق الأرباح؛وحتى عندما كان أحد التجار يبحر بشحنة حرير–الذي كان بمثابة السلعة الرئيسية الذاهبة إلى الهند–فعليه أن يشرح لمن يرسل إليه أنه فعل ذلك لانخفاض قيمة العملة المحلية في ذلك الوقت.ولا شك أن شيوع هذا التقليد قد جعل من تجارة الهند أشبه ما تكون بتجارة وحيدة الاتجاه،وتعكس بالتالي الوضع الاجتماعي لبعض الفترات،وبشكل غير مكتمل.وكان الدفع يتم بطريق المقايضة لا نقدًا.وتوجد مادة علمية غزيرة في أوراقنا تجيب على هذا التساؤل.ويبدو،مع ذلك،أن كل حالة لها ظروفها.فمثلاً،في حين سيّر مضمون(مأمون)بن بندار–رئيس التجار اليهود بعدن– ستين جملاً محملين بصمغ اللك (أو ما يوازى٣٠٠٠ رطل) إلى القاهرة.أرسل معها مائة بالة (كيس) من الأردية الخارجية لتغطية قيمة الرسوم الجمركية(المكوس)بميناء سواكن على الساحل الإفريقي أو أية ميناء آخر ترسو به

السفينة.وفوق ذلك أرسل حمولة ثمانية من الإبل من الفلفل لتباع وتسدد قيمة المكوس بميناء عيذاب في ختام الرحلة، ثم لتغطية قيمة تكاليف النقل من هناك إلى القاهرة.ومع ذلك،فهناك في نفس الخطاب استخدام مغاير(لهذه الدقة السابقة في السرد)، ذلك أنه لم يرتب بضاعته (فيما عدا القائمة الطويلة الخاصة بهدايا العائلة) لكنه طلب على نحو خاص أن يكون الدفع بالذهب أو الفضة كل على حدة. وعلى فكرة فهذه الصفقة كانت عبارة عن مشروع مشترك بين رئيس التجار اليهود بعدن (مضمون"مأمون"ابن بندار) وبلال بن جرير الوزير المشهور والحاكم الفعلي لجنوب اليمن في ذلك الوقت. وثمة صفقة أخرى ربطت بين الاثنين،تمثلت في بناء وتجهيز سفينة خاصة (بهما) للاتجار مباشرة (لحسابهما) بين عدن وسيلان. وخلال رحلتها الأولى حملت المركب أيضًا ٣ صياغ يهود من الذين التمسوا النجاح بالاستقرار في بلاد الهند،وإن كان أحدهم قد قدم من شمال إفريقية. وهذه الخطابات أيضًا تعتبر انعكاس حقيقي لنفسية رجال الأعمال هؤلاء، وما يمكن أن يؤثر فينا من تمتعهم بالصحة والنبل (إن جاز استخدام هذا اللفظ). وكان التاجر منهم يتحمل من أجل إثبات شخصيته وروحه المغامرة والاحتفاظ براية الحرية خفاقة وخاصة في تلك الأيام من الحكم العسكري لطبقة البربر[ربما قصد حكم المرابطين في شمال إفريقية، وإلا فالكلام له معنى خطير].

وكما ذكرنا سابقًا،أن بعض الخطابات الخاصة بهؤلاء التجار قد عرفت طريقها إلى داخل وثائق الجنيزة. ووضح منها أن هؤلاء التجار كان عليهم أن يرسلوا لذويهم هدايا وسلع للاستخدام الخاص أو الاحتفاظ بها،وأيضًا هبات لأغراض دينية ولأصحاب الجلالة رجال الدين. وهناك إعلانات عن شحنات سفن،وعبارات امتنان لوصفات علاجية وأيضًا أسئلة مقلقة عن وصايا وهبات،وكلها قد عثر عليها.وبدا من هذه الخطابات الخاصة أن قاعدة عريضة من الناس كانت تعتمد على هذه التجارة. وكان التاجر الناجح يصطحب معه ابنته الكبرى بعيدًا في الشرق كي لا يزوجها من أحد بلدياته،بل يحاول الوصول إلى شخص ملائم من طبقته الخاصة كي يزوجها له،ويتفرغ هو لمباشرة تجارته وتكديس الثروات.وبسبب البعد الطويل،أصبح الزواج واهيًا،وأدى ذلك بالتالي إلى مراسلات طويلة حفظ بعضها. ورغم عدم الخوص مباشرة في هذا الموضوع، فإن هذه الخطابات الخاصة تعتبر مصدر قيم للتاريخ الاجتماعي في تجارة عبر البحار خلال العصور الوسطى.

والمجموعة الثانية ذات الانتشار الواسع من أوراق الجنيزة المتعلقة بتجارة الهند هي الوثائق ذات الصفة القانونية. وكقاعدة ثابتة، كان التاجر يبحر في رحلة طويلة جدًا، ليس فقط

لممارسة التجارة لنفسه ولكن أيضًا للآخرين.وعند وصوله إلى وطنه،أو حتى عند عودته فقط من الهند إلى عدن، كان يقدم للمحكمة اليهودية المحلية مذكرة تفصيلية عن سياسته في تنمية حصص زبائنه (شركائه). وكان يوقع على هذه المذكرة شاهدان على الأقل، ثم يتبع ذلك بالذهاب إلى القاهرة، التي كانت أشبه بغرفة تخليص البضائع (دار مقاصة) وفيصلاً كذلك في الأمور القانونية. وكان الزبون (الشريك) – إذا لم يتم الاحتكام للمحكمة – يكتب مخالصة موثقة بدقة ويقدمها هو الآخر.ولما كانت الأمور بطبيعتها لا تسير دائمًا بغير مشاكل، فقد أدى إثارة النزاع بين الطرفين على الملأ، إلى أن أصبح للمحكمة الدينية اليهودية الحق فى نظر الموضوع، وهى بصفة عامة كانت محكمة شخصية للتجار لأن العديد من أعضائها كانوا رجال أعمال مهرة.وكانت رجاحة العقل والنزعة النفعية – وليست المؤهلات القانونية – هما أساس قرارات أعضاء هذه المحكمة.وقد حفظ لنا عدد لا بأس به من سجلات المحكمة الكارمية مما له علاقة بتجارة الهند. وبضربة حظ، قدر لي أن أجمع محاضر الجلسات – وعددها تسعة على مدار سنة تقريبًا – عن الحدث القانوني الوحيد المتصل بسنة ١٠٩٧-١٠٩٨م (٤٩٠-٤٩١هـ)، والذي سيلي الحديث فيما بعد عن جوهر قضيته. ولأن تحطم السفن كان مظهرًا شائعًا في تجارة الهند، فقد قدمت لهذه المحكمة قضايا عديدة عن رجال وبضائع فقدوا، أو بضائع استردت فيما بعد، وتم استدعاء أطراف النزاع للمثول أمامها،أو ربما قدمت لمحكمة البلدة مقر الإقامة المؤقتة للمتنازعين.وأحيانًا يتشاجر تجار الهند في قضايا لا تمت للعمل بصلة.مثلما حدث في ميناء بربرة على الساحل الإفريقي،عندما تنازل أحدهم عن جاريته التي رزق منها بطفل، بسبب خلاف وصل ذروته بينه وبين شركائه. وكان السبب الرئيسي للخلافات بين التجار يتمثل في وجود شؤون خاصة مشتركة بينهم [كعلاقات مصاهرة ربما]؛ مما ليس له علاقة بالعمل؛ في حين اعتمدت التجارة في وسائل تأمينها واستمرارها بقوة على [ترابط] هؤلاء التجار.

وكان أكثر الأطراف أهمية في هذا الصدد هو الذى يشغل وظيفة"وكيل التجار" (بالعربية "الوكيل"، وبالعبرية "باكيدحا - سوحاريم")، وهى نوع من رئاسة طائفة التجار، سيتم إلقاء الضوء على مكانة شاغليها، وحقوقهم وأنشطتهم بمعلومات قيمة إذا أمكن دراسة وثائق الجنيزة. أبعد من ذلك، فإن أوراق الهند التي لها صلة بذلك، ستعرفنا المزيد عن وكلاء التجار بعدن بصفة خاصة. وفى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي شغلت وظيفة وكيل عدن بواسطة حسان بن بندار (واسمه بالعبرية يافث). وقد تابع ابنه مضمون (مأمون) (المتوفى سنة ١١١٥م /٥٤٦هـ) رئاسة الجماعات اليهودية باليمن وتلقب بلقب "الناجد" (يعنى الأمير) وترك وظيفته لابنيه حلفون وبندار. وكان مضمون يسلم لكليهما بأمور اليهود المغتربين ببغداد – التي كانت تحت حكم السلاجقة –

وبرئاسة الجماعات اليهودية بمصر الفاطمية. فقد كان "وكيلاً لجميع أمراء البحار والصحارى" .فهو مثلاً قام بعقد اتفاقات – لحماية أتباعه – مع القراصنة المسيطرين على الطرق البحرية فيما بين شبه الجزيرة العربية والهند،وكذلك الطرق البرية من عدن إلى مصر. وكان يجلب إلى مخازنه البضائع المملوكة لمختلف التجار، وبضائع المفقودين والسفن الغارقة. وكان يبيع ويشترى لتجار عديدين بموجب التوكيلات المعطاة له من جانبهم، وعمل كذلك في الشئون المصرفية بحيث كان يقبل ودائع التجار الغرباء ويقوم من ناحية أخرى بإقراضها لآخرين. ومع ذلك، فإنه لم يكن يسيرًا على وكيل التجار الاحتفاظ بسياسة متوازنة إزاء الالتزامات المتشعبة، خاصة وأن أحدًا لم يكن ليرضى بوسائل وضع اليد؛ كل هذا قد تكرر في وثائقنا، وكذلك قصائد المديح التى نظمت في أخلاقه الكريمة والتي تعتبر كذلك مصدرًا تاريخيًا آخرًا لا يجب تجاهله.

وأشعرأنهاستكونمحاولة ينقصها الكثير إذا حاولت إلقاء الضوء على وظيفة الوكيل (أو الباكيدحا - سو حاريم) وخاصة عند مقارنتها برؤساء أو المشرفين على التجار في المجتمعات الإسلامية الأخرى، وكذا البيزنطية والأوربية الغربية في تلك الأيام.ذلك أن وثائق الجنيزة–كما سبق القول–تحتوي على مادة علمية لا بأس بها عن هذه الوظيفة، إلا أنها في معظمها لا تتعلق بتجارة الشرق الأقصى،ولذا فأنا لم أقدم بعد على دراستها تمامًا.ومع ذلك،ففي تصوري أن التجار، الذين تركوا لنا خطاباتهم ووثائقهم في جنيزة القاهرة، لم يكونوا مندرجين داخل نقابة منظمة حازمة؛ وفوق ذلك، فإن مكانة زعيمهم فيما يبدو، كانت واسعة وغير رسمية. وبطبيعة الحال، فإن التاجر الذى يتاجر عبر البحار كان عليه أن يعطى توكيلاً رسميًا موثقًا لأحد أصدقائه في العمل بالخارج، الذى كان بدوره يبيع لموكله بضائعه، ويشتري أخرى ليقوم بإرسالها له، ويحمل لأجله كذلك القضايا المطلوب رفعها بإحدى المدن الخارجية. والآن، فإن رجل الأعمال، وبخاصة إذا كان ناجحًا وغنيًا، ويحمل العديد من التوكيلات، يصبح هو وذريته البارعون كذلك، مفوضين ووكلاء لأولئك التجار الغرباء الذين يعهدون إليه وذريته بمباشرة شئونهم، وبخاصة إذا لم يكن لهؤلاء التجار الغرباء أصدقاء فى العمل خلال رحلاتهم الخارجية. وفوق ذلك، فقد حرص التجار المحليون على الاستفادة من العلاقات الواسعة لهذا الوكيل من أجل الحصول على نصيب فى تجارة عبر البحار. وقد تشابهت مكانة هؤلاء التجار بما كان عليه أفراد عائلة فرحى بدمشق في مطلع القرن١٩م،وعائلة فاليرو ببيت المقدس فيما بعد،وتشابهت بالطبع–مع مكانة شهبندر التجار،أو ملك التجار–في ألف ليلة وليلة العربية الشهيرة.

وتقاسقوة ومكانة الوكيل بنجاحه في عمل ترتيبات مناسبة مع أمراء البحار والطرق البرية المؤدية إلى والقريبة من موقعه من أجل تأمين ورفاهية أتباعه(لاحظ الترتيبات التي عثرت عليها وتخص مضمون "مأمون" بنبندار بعدن، وقد سبق ذكرها). وكان على اليهودي [التاجر] أن يلتمس إقرارًا رسميًا من الهيئة اليهودية العالمية. مثل هذا الإقرار كان يعطى في شكل سندات ملكية معتمدة ولها أهمية عملية، وبالنسبة لمضمون (مأمون) فقد امتلك سبعة سندات منها. ولغلبة الطابع الديني للهيئة اليهودية، فقد سمح للوكيل بضبط الأمور المنافية لأخلاقيات العمل.وكان التاجر الذى لا يسدد ديونه أو يراوغ في التزاماته تجاه الآخرين يستبعد مؤقتًا من الهيئة اليهودية أو – في حالة المخالفة الشديدة – يحرم نهائيًا من عضوية الجماعة اليهودية. لذلك، فقد أتاحت السلطة الدينية تفويضًا متفقًا عليه بالهيمنة المباشرة على جميع الأعمال التجارية. وفي عهد مضمون(مأمون)، اعتاد المدينون المفلسون الفرار سرًا من الهند إلى سيلان. ولهذا أرجح (أي جواتيين) أن مضمون (مأمون) بدأ بافتتاح خط ملاحي مباشر من عدن إلى سيلان وشجع الصاغة اليهود على الاستقرار هناك، ليس فقط لرعاية تجارته الخاصة، ولكن للتمكن من إحكام سيطرته على تلك الجزيرة البعيدة، ومن الممكن أن الحاكم المسلم لعدن[بلال بن جرير]–الذى شاركه في مشروعه هذا – قد كان لديه هو الآخر قصد مشابه.

وعلى كلٍ، يبدو لي أن وظيفة الوكيل كانت في الحقيقة عبارة عن وضع مكتسب [يعنى لم يقنن لها بل إن العرف هو الذى أفرزها] تم تعزيزه من خلال المحلفين لدى الهيئات الدينية والمدنية، أكثر من كونها وظيفة انتخب صاحبها ببعض الإجراءات التقليدية [البروتوكولات] الراسخة. وهذا الموضوع،مع ذلك،ربما صار أكثر توطئة في ضوء الاكتشافات الوثائقية التالية.

وكما رأينا،فقد شكلت الخطابات والوثائق القانونية المخزون الرئيسي لأوراق الجنيزة المتعلقة بتجارة الشرق الأقصى. وقد حفظت قوائم حسابية قليلة نسبيًا، ربما لخلو غالبيتها من لفظ الجلالة وبالتالي لم تثر حول تدميرها شكوك عقدية. ومعظم الوثائق التي عثر عليها في هذا المضمار قد جاءت من الأرشيف العائلي الخاص بتاجر تونسي، قضى معظم حياته بالهند، وكان أيضًا كالعديد من التجار المسلمين دارسًا وشاعرًا. ويستفاد من اسمه، أن عائلته ربما جاءت من الأندلس. وهناك حوالى ٣٠ حالة من القوائم الحسابية عثر عليها بهذا الأرشيف ووضح أنها على درجة كبيرة من الأهمية.

ولتوضيح نمط المادة العلمية المتعلقة بتجارة الهند الموجودة بأوراق الجنيزة. أفضل أن أعرض بإيجاز خلفية إحدى القضايا المذكورة بوضوح،والتي دارت وقائعها خلال سنة١٠٩٧–

١٠٩٨م(٤٩٠-٤٩١هـ). وكان المدعى عليه يحمل اسم عائلة اللبدي، الذي يعنى "أنه ينحدر من بلدة لبدة" أو ليبتس ماجنا بطرابلس (بليبيا الحديثة). وكما يطلق عليه أحيانًا "التاجر الطرابلسي"، فقد نزح من تلك البلدة،رغم أن العديد ممن حملوا هذه النسبة كانوا قد استوطنوا القاهرة قبل ذلك [ربما يقصد جواتيين بذلك نزوح أهل برقة إلى القاهرة الفاطمية وإقامتهم بحارة البرقية]. وفى سنة١١٠٢م(٤٩٥هـ) اشترى جزءًا من منزل بالقاهرة بمبلغ ٣٠٠ دينار، ومنذ ذلك الحين استقرت العائلة هناك. وليست كل الوثائق الموجودة بالجنيزة ذات الصلة به، لها علاقة بالدعوة القضائية التي ستناقش على نطاق واسع. وهناك وثائق أخرى تتعلق بابنه، الذي كان هو الآخر تاجرًا هنديًا كأبيه، والذى عاد من رحلة ناجحة إلى الشرق الأقصى في سنة ١١٣٥م (٥٢٩هـ)؛ وبابنته الكبرى التي وصف مهرها بالتفصيل؛ وبذريته من الجيل السادس التي أدارت في سنة١٢٤٠م (٦٣٧هـ) مطبخًا للسكر بالقاهرة، كانوا قد ورثوه عن أبيهم. وبدا أن كل هذه المادة المحتواة في قضية سنة ١٠٩٧-١٠٩٨م (٤٩٠-٤٩١ه) قد جاءت من أرشيف عائلة اللبدي.

وفيما يتعلق بوثائق قضية اللبدي، فإن المرء يعتقد أنها تركز فقط على الأنشطة التجارية التي كان ينشأ عنها إجراءات تقاضى؛ أما التي كانت تتم في هدوء فلم تكن هناك حاجة للاحتفاظ بها فيما بعد.لذلك فنحن نعلم جزءًا يسيرًا عن النشاط التجاري للبدي خلال رحلته إلى الهند.ومع ذلك،فإن هذا القليل الذى نعلمه مهم بدرجة كافية.

وقبل الشروع في الرحلة إلى الهند، اتجه اللبدي غربًا إلى تونس، التي كانت حينذاك أحد البلدان الأكثر ازدهارًا في عالم البحر المتوسط.وفى المهدية الواقعة جنوب تونس، والتي كانت حينذاك عاصمة الإقليم، حَمَّلَه الدّيَّان (رئيس القضاة، أو الحاخام)- والذي كان يحمل اسمًا اشتهر كثيرًا في الأدب العبري، ابن لابرات – شحنة من المرجان. وبالإضافة إلى ذلك حمل اللبدي لنفسه شحنة أخرى من المرجان للاتجار فيها لحسابه الخاص. ولأنه كان شيئًا عاديًا في عالم التجارة بالمشرق خلال أوائل العصور الوسطى أن يشارك أصحاب الجلالة رجال الدين والقانون في التجارة؛ فإن أنشطة تجارية متنوعة وصفت مؤخرًا،قد مارسها بطاركة الإسكندرية،بينما تكرر اشتراك القضاة كزبائن أو شركاء في أوراق الجنيزة.

وبالطبع، فإن القاهرة كانت نقطة البداية في الرحلة إلى الهند. وقد تسلم اللبدي بها شحنة كبيرة من وكيل تجار القاهرة بكتويل بن الطبيب. وهذه الشحنة التي وصفت وصفًا دقيقًا في عريضة الدعوى القضائية كانت عبارة عن:

(أ) منسوجات مختلفة الأنواع والمصادر، بما فيها الكتان الروسي الذي كان معلومًا أنه من أكثر الأنواع قبولاً بالهند.

(ب) مشغولات فضية

(ج) مشغولات نحاسية

(د) عقاقير طبية من مختلف الأنواع، مثل صمغ اللبلاب الذى كان يستخدم كمُلَيِّن، والميعة الجامدة (أو العبهر، وهو صمغ جاف يستخرج من نبات الاصطرك) والكالي (وهو فلز قلوي)، والزعتر المستخرج من نبات الحامول أو الهالوك (لعلاج الشيخوخة أو الرعشة) الوارد من كريت.

(هـ) مرجان.

(و) صُرَّة محتواة على عشرين مثقالاً ذهبيًا حديثة الإصدار.

وقد عمل حساب الرسوم الجمركية (المكوس) وارتفاع تكاليف النقل من قوص بصعيد مصر، حيث نهاية الملاحة عبر النيل ثم يضطر المرء لاستخدام الإبل لعبور الصحراء إلى عيذاب التي كانت ترسو عندها السفن الذاهبة إلى الهند.وقد أعطى الوكيل بكتويل أوامر صارمة للبدي بأن يسلم نصف الشحنة يدًا بيد لنظيره وكيل التجار بعدن حسان بن بندار(سبقذكره) الذي كان عليه أن يشترى قيمة متساوية من الفلفل في الملبار. وأما النصف الآخر فيذهب به اللبدي إلى "نهر وارا" (أنهيلفارا)، وهى بليدة داخلية بكجرات شمال بومباي حيث يستبدله بصمغ اللك.

وقد سلك اللبدي الطريق المعتاد من القاهرة – الفسطاط، حيث دفع المكوس الأولى، ثم إخميم بصعيد مصر التي كانت نقطة ضرائب ثانية،ثم قوص حيث دفع مُكْسًا ثالثًا؛ وبعد عبور الصحراء إلى عيذاب، أبحر مباشرة إلى دهلك، دون الرسو على موانئ سواكن وبادى. وكانت دهلك حينذاك الميناء الجنوبي الرئيسي للساحل الغربي للبحر الأحمر؛ وكانت تقع على مقربة مما يعرف اليوم بميناء مصوع. وفي دهلك، وجد أن المنسوجات قد تحقق أسعارًا جيدة، لذلك خالف أوامر شريكه بكتويل وباع بضاعته،ثم أعطى المبالغ المحققة لحسان بن بندار عند وصوله إلى عدن.وفي دهلك باع أيضًا جزءًا من صفقة العقاقير الطبية.وقد تم تسوية الحساب لاتفاق الطباع،فيما بينه ووكيل عدن،باستثناء كمية لابأس بها من عقار الميعة الجامدة الذى أخذه معه إلى الهند،مع حمولته الخاصة من المرجان وبقية بضائع ابن لابراتو بكتويل. وقد تمت كل عمليات البيع بالعملات المحلية وبالعملة المصرية.

ومن عدن إلى الهند، رحل اللبدي في رفقة الأخوين ابنى ابن بندار؛وأخذ طريقًا مخالفًا لكل ما ذكره تجارالهند في هذه الوثائق، فقد نزل في البداية على ساحل تيس التي كانت تشاهد حينذاك كأكثر المواضع تطرفًا في غرب الهند، حيث اكتسب تجربة غير سارة (ولم يذكر عنها شيء في السجلات). ومن موضع تيس، أبحر اللبدي بمفرده في اتجاه الشمال الشرقي إلى انهيلفارا، التي من الواضح أنه مر عليها أكثر من مرة خلال مرات الصيف،وباشر تصريف بضائعه وبضائع شريكيه التونسي والمصري،وأيضًا لابن بندار الوكيل بعدن.وكانت معظم هذه الصفقات الأخيرة قد قام بها اللبدي على مسئوليته الخاصة الأمر الذى ضاعف من أثر الكارثة عليه.لأن سفينتين لابن بندار قد غرقتا،إحداهما كانت مملؤة بأثواب حريرية والأخرى محملة بخام الحرير،وذلك في طريق العودة.وخلافًا لأوامر بكتويل، لم يبع شحنة المرجان الثانية،ولهذا لم يشتر له صمغ اللك،ولكن استبدل المرجان بعقود الخرز،وهو مما فقد في البحر.وبطبيعة الحال، أصبح موضع النقاش: مَنْمِن الطرفين سيتحمل الخسارة؟وقد قدم اللبدي لشريكه في الصفقة كمية مساوية من عقار الميعة الجامدة مخيرًا إياه فيها أو فيما يرغب من البضائع التي أحضرها من الهند، بينما وعد ممثل القاضي التونسي بثلاث قارورات من عطر المسك بدلاً من صفقة المرجان متوسط الجودة.

وفي طريق العودة من الهند،نزل اللبدي – الذى أصبح خبيرًا بحوادث غرق السفن " وكل أصناف الرعب" – برًا بسلام بجزء من بضائعه بميناء ميرباط، الذى كان معروفًا حينذاك كميناء بحري في الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وتقريبًا يشغل الآن الموقع التجاري لمُخْلا بحضرموت. والغريب أن اللبدي رغم أنه كان عليه إجراء العديد من الصفقات التجارية بعدن، إلا إنه ذهب مباشرة من ميرباط إلى دهلك ميناء البحر الأحمر المذكور قبل ذلك.ووضح من هذه المرة الثانية أن الطرق الملاحية عبر المحيط وإن كانت ثابتة إلا إنها لم تكن خلال ذلك الوقت تسلك بسهولة (وبخاصة)عندما لم يكن ميناء هام كعدن مقصودًا بالذهاب إليه.وقد أعلم اللبدي وكيل التجار بعدن أنه مستعد للرحيل عائدًا من دهلك إلى عدن لأجل ترتيب حساباته ولجلب بضاعته وبضاعة بكتويل، وبخاصة الفلفل والحديد الذى طلبه الوكيل من الهند.وقد أجاب الأخير [وكيل عدن] بأن الشحنة الكبيرة الخاصة به،والتي تضمنت كذلك طلبات اللبدي،يجب أن تغادر عدن في أقرب وقت إلى دهلك، حيث تابع اللبدي طريقه إلى القاهرة.

وفي القاهرة،لم يكن واضحًا،مع ذلك،أن متاعب مسافرنا ستكون لها نهاية.فقد أودع بضائعه في دار الوكالة، وهو مخزن وكيل التجار الذي تابع كذلك مبيع جزء من هذه البضائع.الأمر الذى كان بالطبع إجراء روتيني.وبالنسبة للبدي،فإنه لسوء الحظ كان الوكيل أحد

زبائنه(ممولیه)،ولم يكن موافقًا على الطريقة التي عالج بها اللبدي أمر الصفقة المؤتمن عليها في رحلته إلى الهند.ولذلك احتفظ الوكيل لنفسه بأرباح البيع،وأصبح الاثنان خصمين في دعوة قضائية طويلة.وكان اللبدي قبل تحريك إجراءات الدعوى،قد غرم لخصم٢٠٠ دينار،١٠٠ نقدًا،والأخرى بضاعة صمغ اللك؛إلا أن الوكيل لم يقنع على الإطلاق بالمبلغ المدفوع كتسوية مقابل إسقاط الدعوة.وأصبحت الأمور أكثر قتامة لأن الخصمين كانا شريكين في مشروع لاستخلاص صبغة النيلة الزرقاء بمنطقة الفسطاط،وتعقدت الأمور في الدعوة القضائية بين اللبدي واثنين من ممثلي القاضي التونسي(ابن لابرات).وكما ذكرنا من قبل،فإن المحاضر الكاملة لوقائع الجلسات، وأيضًا مراسلات اللبدي مع وكيل التجار بعدن في أمر القضية،قد وصلتنا محفوظة.

ورغم طولها، فلم تكن المحاضر محددة بمكان يوضح معالم العقد المبرم بين الوكيل واللبدي، وذلك قبل إبحار الأخير في رحلته الطويلة.ولدّى تصور كامل أنه رغم المبالغ الكبيرة المشار إليها [إجمالي ثمن الصفقات كلها]،لم يكن هناك عقد مكتوب بدقة على الإطلاق؛وبعبارة أخرى فإن المرء يفترض أن مثل هذا العقد يجب أن يقدم للمحكمة وبوضوح،فإن سبب العجز يتمثل في أن مثل هذه العقود كانت نمطية ومتشابهة تمامًا،بحيث إننا نكون فعلاً فى وضع الحكام على أولئك الناس الأخيرين الماهرين المشار إليهم في الجنيزة.وفي هذه، كان التاجر الهندي يلتزم بتعويض رأسمال"رفيقه"بغير نقص، بالإضافة إلى ثلثي الربح المحقق،بينما يبقى الثلث الأخير للتاجر. ولم يكن الأخير [التاجر المتسبب في الخسارة] مضطرًا لحساب خسائر الطريق والكوارث الأخرى الطبيعية، ولكنه كان مضطرًا لإثبات أنه بذل قصارى جهده للاتجار بالمال أو بالبضاعة لصالح شريكه بنفس الاهتمام كما لو كان لنفسه.وبالنسبة لقضية اللبدي، فإن المشكلة القانونية نشأت في الحقيقة من عدم التزامه بتعليمات بكتويل التي أوصاه بها. ورغم أنه استطاع إثبات أنه قصد إشباع رغبات رفاقه جيدًا، إلا أن ذلك حُسب عليه، لأن اجتهاده الشخصي في فهم الوكالة جعله يلغى تعليمات بكتويل، وبالتالي غامر بإدارة العمل على مسئوليته الخاصة، ولذلك كان مسئولاً عن فساد البضائع بالسفن التي غرقت في طريق عودته من الهند.وبالإضافة إلى ذلك، فقد ادعى بكتويل أنه لم يكن راضيًا عن الأسعار المحققة للمبيعات التي تمت بمخالفة تعليماته.وهو إدعاء كان خارج نطاق القضية.ووجدت كذلك العديد من نقاط الاختلاف خارج نطاق هذا المقال،بما فيها استفهامات عن أساليب إمساك الدفاتر،والتي تشكل أيضًا أهمية لتاريخ أساليب إدارة الأعمالالتجارية.

وبعد عام تقريبًا، انتهت القضيتان، كالمعتاد، باتفاقات طارئة اشتملت على ما تم تقريره بواسطة المحاكم اليهودية في كل من عدن والهند وتونس.ووضح من هذه الاتفاقات،أن بضائع اللبدي لم تصل من عدن إليه أثناء مقامه بالقاهرة وطوال عام بتمامه.الأمر الذى كان يعنى أن تجار الهند في تلك الأيام كانوا يتمتعون بأعصاب هادئة،وكما هو معروف فإن رأس المال كافٍ لمنح مثل تلك التؤدة.

ومما قيل قبل ذلك يتضح أن العمل التجاري في تلك الأيام كان يدار على نطاق واسع من خلال تنظيمات طوائف الحرف.وهذا التصور، في رأيي، لم يكن ينسجم مع الحقائق؛ ومع ذلك فإن المعالجة الكافية للموضوع لمما يتطلب فترة لا بأس لها،كما أن هناك بعض الاعتبارات الرئيسية التي ربما تخرج [كذلك] عن نطاق هذا البحث.

ومن المسلم به أن التشريع الإسلامي القديم! كان يتعصب بشدة ضد التجار المسيحيين واليهود [!!!؟؟]. وعند توقف موجة الفتوحات الإسلامية، حاولت أرستقراطية مكة التجارية – التي سعت للتفوق التجاري إلى جانب الهيمنة السياسية والاجتماعية – إخماد النشاط التجاري لغير المسلمين.ومن المحتمل أيضًا من هذه الناحية – كالعديد من النواحي الأخرى – أن المسلمين اقتبسوا بسهولة إجراءات التعصب التي أقرها القانون البيزنطي ضد اليهود. وكان هذا،كما يبدو، موجودًا في كتب التشريع الإسلامي الأصيلة، والتي كانت تحتوي على إجراء يقضى بأنه بينما كان على التاجر المسلم أن يدفع ٢.٥% (العُشر) من قيمة بضائعه في أية محطة ضرائبية، التزم غير المسلم (الذمي) بدفع ٥% (الخُمس)، وحددت قيمة الحد الأدنى لبضاعة (المسلم) الواجب سداد ضرائبها (مكوسها) بأربعين دينارًا في مقابل عشرين دينارًا للذمي. ولكن لدى انطباع معين بأن هذا القانون لم يلتزم به في العصر الفاطمي، وربما كان ذلك لأنه لم يكن مشار إليه فى التشريع الإسماعيلي الذي هو المرجع الأول للإمبراطورية الفاطمية.بينما أعاد الأيوبيون – أبطال المذهب السنى الإسلامي – فرض قوانين التمييز القديمة. وللتأكد مما سبق،عثرتُ [أى جواتيين] في وثائق الجنيزة على خطاب ممتلئ حماسة من الإسكندرية، وصف فيه كاتبه مرسوم صلاح الدين القاضي بأنه من الآن فصاعدًا يلتزم المسيحيون واليهود بدفع نصف قيمة الضرائب فقط. وهذا يعنى،من ناحية ثانية، أنه بين العديد من قوانين التمييز القديمة– التي جدد العمل بها صلاح الدين المتعصب جدًا للمذهب السني – كان يوجد أيضًا مثل هذا القانون الخاص بالرسوم الجمركية،ولكنه أبطله عندما أصبح من الواضح أنه لم يعمل به. لأنه على سبيل المثال رفض التجار القادمون من البلاد المسيحية التعامل مع إمبراطورية صلاح الدين، ومن الآن فصاعدًا التزم المسيحيون واليهود

(سواء الغرباء أو المحليون، كما ذكر المرسوم طبقاتهم بوضوح) بدفع نصف قيمة الضرائب تمامًا مثل المسلمين.

ومع ذلك، فبالإضافة إلى التعصب، وجدت اعتبارات عملية وأيضًا شخصية لجماعة المسلمين حينئذ، كانت وراء النزعة الطائفية الواضحة التي اتسمت بها حركة التجارة.فالصلاة اليومية في جماعة وهو ما كان يلتزم به المواطن اليهودي كواجب معتاد منذ بلوغه سن العاشرة، وقوانين التعصب العرقية بالطبع،والالتزام بعبادة يوم السبت.وقد واجه المسلمون والهندوس ونصارى الشرق–دون الأوربيين الذين لم يذكر شيئًا عنهم في هذه الأوراق – ذات المطالب.ولذلك، هناك تفهم بأن أعضاء عديدين لجماعة واحدة يرحلون معًا – كما وضح من تقارير عن خسائر السفن الغارقة. وكانت الجماعة المسلمة في ذلك الوقت تحمي حياة وممتلكات الرعايا الذميين، ولكن – كقاعدة – لم تبسط لهم يد المساعدة الاجتماعية، حيث تركوا لتشريعاتهم الخاصة وتنظيماتهم الدينية.وهكذا، استولى الحكام المحليون – على طول الطرق البحرية إلى الهند – على بضائع التاجر حالما علموا بهلاكه في البحر. وكان على وكيل التجار أو بالاعتماد على الظروف، أية تاجر آخر جريء حينئذ القيام بمخاطرة عظيمة لإنقاذ تركة المفقود لأرملته وأبنائه المقيمين في بلد بعيد.وكان على هؤلاء الأخيرين [الأرملة والأيتام] حينئذ ومن خلال المحكمة الدينية المحلية، تدعيم توكيلهم للوكيل أو التاجر الآخر (الجريء) كي يعمل لما فيه منفعتهم، كأن يبيع بضائع الفقيد، أو بأية وسيلة أخرى من هنا وهناك،يشترى بضائع بالأموال المتبقية لديهم، ويرسلها إلى منزل العائلة. وهذه وغيرها من أمور الزواج، والطلاق، ونفقات المطلقات، والميراث مما كان يعالج بواسطة المحاكم الدينية – حيث لم يكن لها في الحقيقة تأثير في العمل التجاري.

وأخيرًا، وكقاعدة، عاشت الجماعات المختلفة في أحياء منفصلة (الجيتو)–كموروث من العصور القديمة.على الأقل من المدن الهللينستية. ومثل العديد من الفئات الصغيرة المشاركة في تجارة الهند،كان من المناسب اتخاذ إجراءات في مثل هذه الطريقة لكي يتم توزيع الأرباح بسهولة.وفي خطاب لمثقف جدًا من عيذاب، ميناء شمال إفريقية، كتب صاحبه لابنه أن شحنة من الفلفل،وصبغة خشب البرازيل الحمراء (الباكام، وهو نبات مصبوغ)، وصمغ اللك، ودنانير ذهبية،قد وصلت (ولم يذكر سواء قدمت مباشرة من عدن أو الهند) ووضح أنها كانت عبارة عن مقاولة مشتركة – لأن الخطاب افترض أن المتسلم كان على علم مسبقًا بأمر الشحنة–وقد أخذ الشركاء المسلمون الفلفل وصبغة خشب البرازيل الحمراء،بينما أخذ الشركاء اليهود صمغ اللك

والذهب.وسبب هذه الإجراءات بوضوح هو:أن جزءًا من هذه البضاعة كان يذهب إلى الوكيل اليهودي للتجار(وقد ذكر اسمه في الخطاب) حيث كان يقوم ببيعه وتوزيع الأرباح بين شركاء الصفقة بحي اليهود بالفسطاط (الجيتو أو حارة اليهود بالقاهرة الفاطمية). بينما يقوم متسلم الخطاب بتوزيع باقي الثروة في الإسكندرية؛ والسلع الأخرى تذهب إلى حي المسلمين. وهكذا،اكتسب التعصب الطائفي في تجارة الهند،بقدر ما وجد،أصوله باعتبارات عملية.

وبعبارة أخرى،فأوراق الهند هذه تعكس مرة بعد أخرى وجهة نظر طائفية ودولية. وقد اتخذ مضمون، أمير التجار اليهود بعدن، بين أصدقائه في العمل مسيحيًا يدعى عبد المسيح.وهو أحد جماعات المسيحيين الشوام الذين حظوا بأهمية كبيرة في تجارة الهند منذ القدم – وبالطبع، اتخذ كذلك العديد من الأصدقاء المسلمين. وقد وصف مضمون (مأمون) الأشخاص حاملي الأسماء الهندية كذلك بأنهم إخوته وأصدقائه.وحتى القضاة المسلمون شاركوا بانتظام في أعمال تجارية مع أو من أجل اليهود.

ولم يتشكل الخط الفاصل الذي فصل مجتمع تلك الأيام إلى معسكرات مختلفة، بسبب الدين أو القومية،بقدر ما تشكل بسبب العداء بين الحكومات العسكرية ورجال الأعمال المتنافسين. ولذلك، فوثائق الجنيزة المتعلقة بتجارة الشرق الأقصى،رغم أنها حوت بطبيعة الحال بين طياتها تاريخ اليهود، فإن لها قيمة أساسية كمصدر غني بالمعلومات عن تجارة العصور الوسطى فيما بين الهند والبلدان المجاورة بصفة عامة.

هوامش البحث:

(١)راجع في ذلك: عرفة عبده علي:- يهود مصر منذ عصر الفراعنة حتى عام٢٠٠٠م ، سلسة تاريخ المصريين، عدد ١٨٩، القاهرة، ٢٠٠٠م.(صفحات١٤٩ وما بعدها)

(٢)راجع الدراسة المهمة للدكتور حسنين محمد ربيع عن وثائق الجنيزة وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي لموانئ الحجاز واليمن في العصور الوسطى، في كتاب مصادر تاريخ الجزيرة العربية، مطبعة جامعة الرياض،١٩٧٩م.

(٣)د. حسنين ربيع: وثائق الجنيزة، ص١٣٤. وراجع:

Goitein ,S.D. ؛A Mediterranean Society ؛The Jewish Communities as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza, California : University of California Press, 1967, Vol. 1, pp:55, 281.

(٤)د. حسنين ربيع: وثائق الجنيزة،ص١٣٤-١٣٥. وراجع:

Goitein , S.D. Op-Cit,p:55...

(٥)Goitein: Op-Cit, p.177.

(٦)Ibid,p:45.

(٧)د.عطية القوصي:-تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية مطبوعات دار النهضة العربية القاهرة سنة١٩٧٦م،ص٩١-٩٢ .

(٨)ابنجبير:-تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار المعروفة برحلة ابنجبير، طبعة دار صادر ببيروت (د.ت.)، ص٢٤-٢٥.

(٩)Goitein:Op-Cit,p: 48.

(١٠)Ibid,p:274.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

١- ابن تغري بردي:- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.
٢-ابن جبير :- تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار المعروفة برحلة ابن جبير، طبعة دار صادر ببيروت(د.ت.).
٣-القلقشندي:- صبح الأعشى في صناعة الانشا، طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩١٣ - ١٩٢٢م.
٤- المقريزي:-كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق د. محمد مصطفى زيادة ود. سعيد عبد الفتاح عاشور، طبعة دار الكتب المصرية.

ثانيًا :المراجع العربية:

١- د. حسنين محمد ربيع:-وثائق الجنيزة وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي لموانئ الحجاز واليمن في العصور الوسطى. في كتاب مصادر تاريخ الجزيرة العربية، مطبعة جامعة الرياض،١٩٧٩م.
٢- د. سعيد عاشور:- مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك، القاهرة ١٩٩٠م.
٣- عرفة عبده علي:-يهود مصر منذ عصر الفراعنة حتى عام٢٠٠٠م، سلسة تاريخ المصريين عدد١٨٩،القاهرة، ٢٠٠٠م.
٤- د. عطية القوصي:- تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية مطبوعات دار النهضة العربية القاهرة سنة ١٩٧٦م، ص٩١-٩٢ .
٥- د. محاسن الوقاد:- اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة ، سلسة تاريخ المصريين عدد١٣٥، القاهرة، ١٩٩١م.
٦- د. جيهان أبو اليزيد: عرض كتاب وثائق الجنيزا اليهودية في مصر، ترجمة وتعليق : سعيد العكش ، وجهلان إسماعيل، الناشر: المركز القومي للترجمة ، القاهرة، ط١، ٢٠١٧ .

ثالثاً : المراجع الأجنبية:

7-Goitein,S.D., A Mediterranean Society, The Jewish Communitiesas Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza, California :University of California Press. Vol.1,1967.
8- Goitein,S.D., The Cairo Geniza As A Source For The History of Musulim Civilisation, in StudiaIslamica, Vol.111 ,195 , pp : 75-91.
9- Goitein,S.D.؛Letters And Documents On The India Trade in Medieval Times:, in StudiaIslamica, Vol .37, 1963, pp:188-205.